وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم:الحقوق

الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في الحقوق
تخصص: قانون إداري

إعداد الطلبة:
كينة هناء
حفري زهية

تحت اشراف الدكتورة:
ريم سكفالي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. د. جمال غريسي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. ريم سكفالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. وكواك الشريف	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مقررا

الموسم الجامعي: 2023-2024 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم:الحقوق

الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في الحقوق
تخصص: قانون إداري

إعداد الطلبة:
كينة هناء
حفري زهية

تحت اشراف الدكتورة:
سكفالي ريم

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غريسي جمال		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
سكفالي ريم		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
وكواك الشريف		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مقررا

الموسم الجامعي: 2023-2024 م

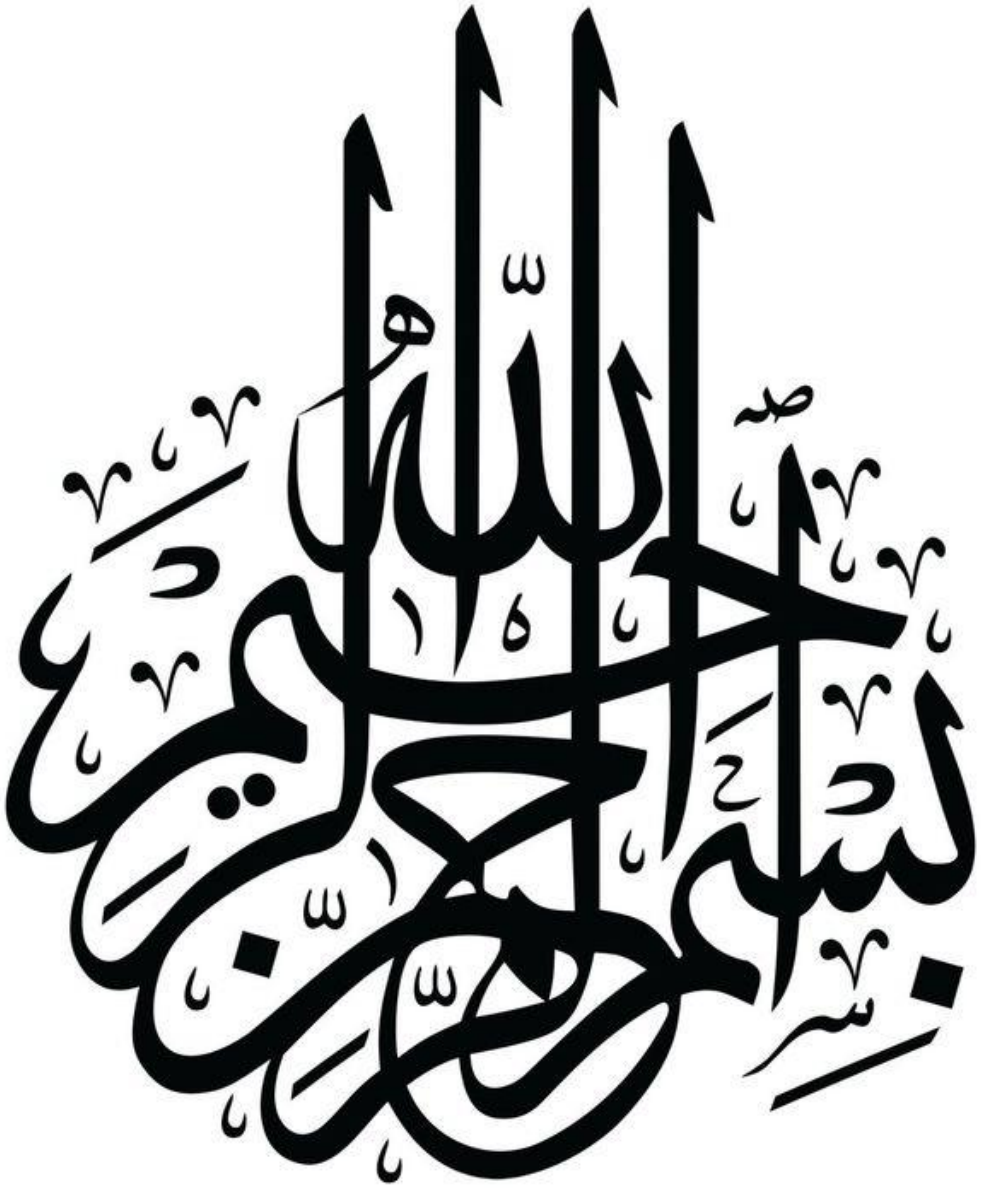
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن كان سببا في وجودي أمي وأبي حفظهما الرحمان أهدي فرحة تخرجي الى من انتظر هذه اللحظة ليفتخر بي الى سندي وشريكي في الحياة زوجي

الى اولادي وبناتي حفظهم الله الى اخوتي واخواني الى أخوات زوجي اللاتي كانوا سندا في مشواري

وأخص كذلك السيدين محمود دقعة وعبد المجيد دقعة

زهية حفري

الإهداء

أهدي هذا العمل الى من قال فيهما

﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ **الاسراء آية 24**

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

الى زوجي وسندي في الحياة

الى ابنائي وفرحة عمري

الى اخوتي واخواني الأعزاء

الى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب او من بعيد

كينة هناء

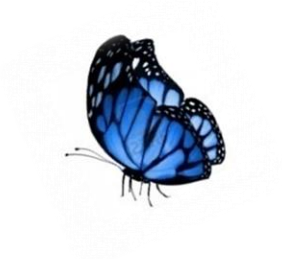

شكر وعرفان

إن الشكرٌ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه

وعلى كلما أنعم علينا به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث

ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

الأستاذة الفاضلة الدكتورة:

ريم سكفالي

ونتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتنا وعلى رأسهم جمال غريسي الذي كان له الفضل

في بلوغنا هذا المستوى

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

مقــدمــة

تعتبر المؤسسة وحدة اجتماعية هادفة تعمل على تفاعل العاملين بينها وتحرص على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات و العلاقات وفق منهج مدروس من اجل تحقيق الأهداف ,حيث يمثل العنصر البشري أهم مدخلات النظام الإنتاجي وأعظم القوى المؤثرة في تحديد هوية المنظمة الحديثة ورسم معالم مستقبلها، فالموارد البشرية تمثل الغاية من عملية التنمية وأداتها الرئيسية في نفس الوقت، بما أن الأفراد هم الركيزة وهذا راجع لما يمتازون به من معارف وقدرات تتسم بالاستجابة السريعة لمتغيرات الوضع السائد للمؤسسة وكل هذا من أجل تحقيق أهدافها وبذل جهود أكبر من أجل اللحاق بركب التقدم في عالم يتسم بالسرعة والتجدد, نتيجة المنافسة الشرسة داخل الأسواق التي تتسم بالتغير وعدم الثبات على وضعية ما, ففي ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم اليوم بفعل التطور التكنولوجي المتسارع، باتت الإدارة الإلكترونية حجر الزاوية في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية. تسعى الجزائر، كغيرها من الدول، إلى تبني هذا النهج الحديث في إطار سعيها لتعزيز الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة. تمثل الإدارة المحلية الإلكترونية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وزيادة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.

على مدى السنوات الأخيرة، بذلت الحكومة الجزائرية جهوداً كبيرة في سبيل تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يمهد الطريق نحو تحقيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية. يشمل ذلك تحديث الأنظمة الإدارية، تدريب الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة، وتطوير البوابات الإلكترونية التي تتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية بكل سهولة ويسر.

ومع ذلك، فإن الانتقال إلى الإدارة المحلية الإلكترونية ليس بالأمر اليسير؛ فهو يتطلب مواجهة العديد من التحديات التي قد تعرقل تحقيق هذه الرؤية. من بين هذه التحديات نقص التمويل، مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في القطاع العام، والافتقار إلى الكفاءات التقنية اللازمة. إلى جانب ذلك، يعتبر ضمان أمن المعلومات وحماية خصوصية المواطنين من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية. إن هذه الدراسة تهدف إلى استعراض الأسس النظرية والتطبيقية للإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر، وتسليط الضوء على الجهود المبذولة لتطوير هذه الإدارة، فضلاً عن التحديات التي تواجهها والسبل الممكنة لتجاوزها سنقوم بتحليل الإطار القانوني والتنظيمي للإدارة المحلية الإلكترونية، استعراض مبادرات الحكومة الجزائرية في هذا المجال، وتقييم مدى تأثيرها على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

إشكالية الدراسة:

إن من المواضيع الهامة والشاغلة في الفكر الإداري عديدة فنجد أن جل المنظمات إن لم نقل كلها اليوم تسعى إلى تحقيق أعلى مستوى من الفعالية في الأداء، ونجد الجزائر، كغيرها من الدول، تحديات معقدة في سبيل تحسين كفاءة وفعالية إدارتها المحلية، وذلك في ظل تطورات العصر الرقمي والعولمة المتسارعة., تعكس الإدارة الإلكترونية رغبة عميقة لدى الكينونة الإنسانية في السعي نحو الأفضل وتحقيق الشفافية والمشاركة الفعالة في صنع القرار. يعزز عصر العولمة من هذه الرغبة من خلال توفير الأدوات والمعارف اللازمة لتحقيق التحول الرقمي.
إزاء هذه التعقيدات، تتجلى إشكالية الدراسة في مدى قدرة الجزائر على تجاوز هذه التحديات وتحقيق تحول رقمي فعّال في إدارتها المحلية، يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة، تعزيز الشفافية، وزيادة المشاركة المجتمعية.

وعليه نطرح الإشكالية االآتية:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء خدمة الادارة المحلية في الجزائر؟

تندرج تحت السؤال الرئيس مجموعة أخرى من التساؤلات مفادها:

كيف يمكن التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية؟

ما هي معيقات الإدارة الالكترونية؟

ما مدى تطبيقات الإدارة الالكترونية في الادارة المحلية بالجزائر؟

ما هي أهم استخدامات الإدارة الالكترونية في الادارة المحلية بالجزائر؟

4- أسباب اختيار الموضوع:

لاشك أن كل موضوع جدير بالنظر والدراسة يصدر من أسباب ودواعي لاختياره منها ما تكون موضوعية متعلقة بالموضوع ومنها ما تكون ذاتية التي دفعت الباحثتان للقيام بهذه الدراسة والمتمثلة في:

أ- أسباب ذاتية:

_ وجود الرغبة والحافز لدى الباحثة لإنجاز هذه الدراسة، باعتبار أن الواقع الملاحظ اليومي لعلاقة وصعوبات حصول المواطن على الخدمات الإدارية

_ الرغبة الملحة في دراسة هذا الموضوع, و في الواقع هذه الرغبة ليست وليدة اللحظة, وإنما الاهتمام بظاهرة الرقمنة.

_ من خلال الاطلاع والقراءات الموسعة التي تم القيام بها حول هذا الموضوع, تبين ندرة وقلة الاهتمام به.

ب ـ أسباب موضوعية:

القيمة العلمية للموضوع والمستمد من قيمة وأهمية استثمار التكنولوجيا الحديثة في الخدمات الإدارية بصفة خاصة ومختلف الخدمات بصفة عامة تبعا لما تتيحه التقانة من تطور في الخدمات من حيث السرعة والتميز.

اهتمام أغلب الباحثين بالموضوع من حيث تنفيذه الميداني بالإدارات العمومية والخاصة دون النظر والتتبع للمرحلة التي تسبق ذلك، والمتمثلة أساسا في توفير المتطلبات التي يحتاجها هذا المشروع الهام، حيث أن وجود هذه المتطلبات هو بمثابة الأرضية التي تسمح بتنفيذه.

جدة موضوع الإدارة الإلكترونية وحاجته للوسائل والمتطلبات التي تضمن وتتيح تنفيذ الإصلاح الرقمي للإدارة الجزائرية.

5-أهداف البحث وأهميته:

أ- أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، وإبراز ما يجب على الإدارة القيام به من اجل إحداث هذا التحول، وفي ضوء ذلك يتوخى الباحث تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

إبراز أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية الكشف عن مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في نشاط الإدارة المحلية.

إلقاء الضوء على وضعية توظيف تقنيات المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر .

التوصل إلى نتائج تمكن من صياغة مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع .

التركيز على مفهوم الادارة المحلية الالكترونية والأهمية البالغة له في المؤسسة الجزائرية من خلال نتائج الدراسة والتأكيد على قيمته ودوره الكبير في إنجاح المؤسسة وكيفية استثمار هذا المفهوم.

ب ـ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة علمية ومعرفية لمعالجة أحد الموضوعات الراهنة التي برزت مع الثورة التقنية التي يشهدها العصر، ألا وهو موضوع الإدارة الإلكترونية بالإدارات المحلية والذي يعد بحق منعطفا مهما في حقل الإدارة عامة والإدارة المحلية خاصة التي أصبحت تمثل مورد من موارد المجتمع الحديث ونقطة التحول في حياة المجتمعات حيث بانت الإدارة المحلية في ظل المجتمع الإلكتروني الجديد تختلف مظهرا ومضمونا عما كانت عليه، تتحدث عن نقل الإدارة من طبيعتها التقليدية إلى الطبيعة الإلكترونية، أين أصبح بناء إدارة إلكترونية من مقتضيات التنمية والتطوير التي تسعى إليه الإدارات المحلية على وجه الخصوص، ذلك لكون هذا الأسلوب الأمثل

لبناء منظومة إلكترونية متكاملة يتم من خلالها إجراء جميع العمليات الإدارية بطريقة احترافية بسرعة فائقة وبأقل جهد ووقت ممكن كلها عمليات تتم عبر نظم شبكية وبالتالي تجاوز هاجس الوقت واحتمال الخطأ, أما من الناحية العملية فتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إعطاء نظرة وصفية تشرح واقع الإدارة الإلكترونية بالإدارة المحلية، ومحاولة الإحاطة بالمتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الإدارات المحلية في إطار السعي الجاد لهذه الإدارات في استغلال هذا الأسلوب الإداري الحديث.

- **هيكلة البحث:**

للإحاطة بكافة جوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تناول الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية الالكترونية تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول مفهوم الإدارة المحلية تناول المطلب الأول مفهوم وخصائص الدارة المحلية أما بالنسبة للمطلب الثاني مهام وأهداف الإدارة المحلية، والمبحث الثاني مفهوم الإدارة الالكترونية اندرج تحته مطلبين، المطلب الأول تعريف وخصائص الإدارة الالكترونية في حين المطلب الثاني مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية.

وأما الفصل الثاني تناول الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الإدارة المحلية تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول الادارة الالكترونية كآلية مستحدثة في الادارة المحلية تناول المطلب الأول مساعي الادارة المحلية لتطبيق الإدارة الالكترونية أما بالنسبة للمطلب الثاني استراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية، والمبحث الثاني تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية اندرج تحته مطلبين، المطلب الأول نماذج من تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية في حين المطلب الثاني الخدمات الالكترونية التي يوفرها موقع الادارة المحلية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية الالكترونية

تمهيد:

إن بلدان العالم تتجه في الوقت الحالي نحو ميكنة الإدارة، وبمعنى آخر تقديم الخدمات العامة في صورة الكترونية على أثر التوسع في استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته وتقنية الشبكات ومنها شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ويجب ملاحظة أن التحول من إدارة محلية تقليدية إلى إدارة محلية إلكترونية لا يستلزم فقط الاهتمام بالجانب التقني أي تزويد الإدارة الجديدة بالحاسبات الآلية وربطها بشبكات الاتصالات والإنترنت، ولكن لا بد من إعداد إدارة محلية سليمة وصالحة للتحول إلى إدارة إلكترونية وبمعنى آخر، لا بد من إصلاح إداري جذري للإدارة المحلية في حد ذاتها، وهذا الإصلاح الإداري يتطلب كذلك الإصلاح التشريعي معه.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة المحلية

تعتبر الادارة المحلية وحدات أهلية مستقلة لها مصدرها وإيراداتها الذاتية وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن وتلعب الدور الأبرز والأهم في المجالات التنموية وتقديم خدمات البنية التحتية للمجتمعات المحلية

المطلب الأول

تعريف وخصائص الإدارة المحلية

سنتعرف في هذا المطلب على تعريف وخصائص الادارة المحلية، سيتناول تعريف الإدارة المحلية (الفرع الأول) وخصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعريف الادارة المحلية

ـ ضمن نسق المفهوم العام الادارة المحلية تندرج تحته مفاهيم خاصة تستمد منها هذه الوحدات قوة وجودها ومشروعية عملها.

تبعا لمفهوم علماء الاجتماع الادارة المحلية تقوم على أساسيين هما: إقليم مكاني وعاطفة الانتماء للجماعة وينظر إليهما من ناحيتين:[1]

أولا ـ من الناحية العملية: تعتبر الادارة المحلية بمثابة مجموعة مكانية قد تتحول بفعل النشاط السكاني ما يعرف حاليا بـ الحركة التنموية من جزيرة صغيرة إلى تجمع هائل قد يرتقى إلى مصف العاصمة.

ثانيا ـ من الناحية النظرية: تتشكل الادارة المحلية من روابط قائمة بين الشعوب وبواسطة الأشخاص الذين يشكلون نوعا من التنظيم المشترك لمتابعة مصالحهم.

نتيجة لهذا التصور العلمي والنظري، الادارة المحلية تكون في أن واحد شعبا إقليميا وتفاعل بين الناس، بفعل الحياة المشتركة التي يقسمونها والنظم التي تنظم حياتهم.

الجدير بالذكر في هذا المقام، أن المفهوم الاجتماعي الادارة المحلية كان محل دراسة معمقة في إطار علم الاجتماعي الإنساني من قبل عدة مدارس منها الفرنسية الألمانية والأمريكية الدين أولو عناية لتحديد المقصود من هذه الظاهرة ، وتبانية دراستهم ونتائجهم في ذلك.

[1] شويح بن عثمان، حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا،أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018،ص27

في سياق ما يذكره أحد المهتمين بهذه الدراسات، يقول 1: إذا كانت الادارة المحلية هي نفسها مضطرة إلى اللجوء لغيرها للوفاء باحتياجات أفرادها، فهي بذلك تعتمد على جماعات أخرى لنفس الغرض ، فالجماعة المحلية هي بمثابة وحدات جوار، أحياء، قرى تجمعات سكانية كبرى ينتقل الفرد بين جماعة وأخرى لتلبية حاجياته عمل تسوق .... إلخ فهو مضطر إلى ذلك، إذ كل جماعة محلية ليس بإمكانها إشباع كل متطلباته لوحدها2.

إن كنا نقر بأن المفهوم الاجتماعي الادارة المحلية يرتكز على عناصر الشعب والإقليم إضافة إلى عنصر العاطفة وروح التضامن بين أفراد الوحدة، ومن خلاصة ما تقدم، يتبين بوضوح أن مصطلح الإدارة المحلية " "Communautéهو محل تحفظ في استخدامه خشية التعرض المخاطر الوقوع في الخلط والتشويش، مما ينعكس سلبا على التمييز الحقيقي بين المفاهيم الاجتماعية والقانونية، التي ينبغي أن يكون لكل منها مصطلحاتها التي تعبر بصدق عن مدلولها.

فمصطلح Communauté locale السائد في علم الاجتماع يتضمن قدرا كبيرا من المغالاة والتجاوز في المضمون بما لا يتوافق مع معطيات الحقائق المعاصرة للجماعات الأصلية مما يتطلب استخدام مصطلح " Collectivité "localeالشائع في الدراسات القانونية الذي يعبر بشكل مباشر عن حقيقة تلك الجماعات المحلية المعاصرة3.

ثالثا . من الناحية القانونية:

رغم أهمية العناصر الاجتماعية السابق ذكرها أعلاه، في تكوين الادارة المحلية بصفتها وحدة اجتماعية، إلا أن على المستوى القانوني لا يمكن لهذه العناصر أن تنشئ بنفسها جماعة محلية بالمعنى القانوني، كونها مجردة من الوسائل الخاصة بتأسيس الوحدة القانونية للجماعة المعنية، مما يبطل الظن بأن وجود هذه العناصر كفيل بأن يؤدي بالضرورة إلى العبور من الإنشاء الاجتماعي إلى الإنشاء القانوني.4

اعتبارا من الإدارة محلية ينظر إليها كحقيقية اجتماعية بالدرجة الأولى، فوجودها القانوني هو عمل لاحق على الوجود الطبيعي أو الواقعي وهذا يعني أن الإدارة المحلية الاجتماعية تعد وحدة عضوية ومصالح مشتركة وتشكل حقيقة اجتماعية تترجم على النطاق القانوني بالشخصية المعنوية.

---

[1]Jean-François Médard, Communauté locale et organisation Communautaire aux étatsunis, cahiers de la Fonction nationale des sciences politiques, no 17 Armand colin, paris; 1969, p 18.

[2]شويخ بن عثمان، المرجع سابق، ص28

3محمد أحمد إسماعيل، مساهمة في النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية، دار الكتب والوثائق القومية، مصر،2012، ص 319

4 شويخ بن عثمان، المرجع سابق، ص29

ما يجب ذكره في هذا المقام ، أن لكل تنظيم قانوني أساس أو أصل اجتماعي الادارة المحلية كظاهرة قانونية لا تكون نتاج طبيعي ولا تدين في وجودها لأي عنصر اجتماعي سابق لتنشئتها كحقيقة قانونية، فهي دائما من صنع السلطة العامة [1]والتي تتولى رسم فضائها القانوني وضبط مجالات نشاطها، وتقليدها للشخصية المعنوية لجعلها قادرة على النفاذ إلى عالم المعاملات القانونية.

هذا التفصيل، ينفي كليا فكرة أنه يمكن أن نتصور وجود الادارة المحلية ذات شخصية قانونية من صنع الطبيعة إذ يجب أن يوجد عمل محسوس وملموس السلطة يضفي عليها الشخصية المعنوية العامة[2]

الفرع الثاني

خصائص الادارة المحلية

للإدارة المحلية عدة خصائص تتمثل فيما يلي[3]:

أولا . الاستقلال الإداري:

معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية، حيث تتحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية.
- تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية من خلال إعطاء بعض الأجهزة الإستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.
- تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الإنتخاب لا ينبغي أن تمنع المجالس المحلية الشخصية الإعتبارية لضمان إستقلالها بل لا بد من الأخذ بالإنتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل[4]

وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها :

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها
- تجنب التواطئ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

---

[1] يكون الإنشاء بنص تشريعي (دستوري أو قانوني)مثال حالة الجماعة الإقليمية في الجزائر، أنظر المواد رقم 15 و 16 من دستور1996 ج، ر، ج، ج العدد 76 لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 ج، ر.ج. ج. عدد 14 لسنة2016.

[2] Ernest Forsthaff, traité de droit administratif allemand, traduction de Michel Fremont Bruxelles,1969 P 706et

[3] شويح بن عثمان،**حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا**،أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018،ص27

[4] محمد الصغير بعلي, **القانون الإداري للتنظيم الإداري للنشاط الإداري**, دار العلوم للنشر والتوزيع, ط 1, الجزائر, 2004, ص 16

- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية .

ثانيا ـ الإستقلال المالي[1]:

يعني هذا توفير موارد مالية خاصة الادارة المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، وإشباع حاجيات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية وذلك في حدود ما على السياسة الاقتصادية الدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي[2].

كما تخضع ميزانية الادارة المحلية إلى قيود مفروضة عليها بموجب قوانين تضعها السلطة المركزية وتتمثل القيود في مبدأ توازن ميزانية الجماعات المحلية إذ تفرض عليها السلطة المركزية التوازن الفعلي لميزانيتها خلافا للميزانية العامة للدولة، مثلا يجب على المجلس الشعبي الولائي أن يصوت على ميزانية الولاية على أساس التوازن، على هذا الأساس فإن ميزانية الادارة المحلية حتى ولو تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الولائي أو البلدي لا يمكن تنفيذها إلا بعد مصادقة السلطات الوصية السلطة الوصية بدورها يحق لها الرفض أو القبول أو تعديل النفقات والإيرادات في الميزانية المحلية، في حالة عدم التصويت على الميزانية بتوازن إيراداتها مع نفقاتها يقوم الوالي بتنفي1ذها فورا حيث أن القاعدة العامة تفرض توازن الميزانية المحلية، أما السلطة الرقابية فإن لها كل الصلاحيات ما يمكنها من فرض احترام هذا التوازن[3].

[1] نور الدين يوسفي، الجباية **المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمي ؟ للفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،الجزائر،2009،ص06

[2] لخضر مرغاد، **الإدارات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد07، 2005، ص03

[3] بن طيبة مهدية, خروبي سفيان, دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية, دراسة حالة لبلدية العفرون البليدة. مجلة إليزا للبحوث والدراسات، العدد01, الجزائر,2015 , ص79

المطلب الثاني

مهام وأهداف الادارة المحلية

سنتعرف في هذا المطلب على مهام وأهداف الادارة المحلية, سيتناول مهام الإدارة المحلية(الفرع الأول) وأهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مهام الإدارة المحلية

للإدارة المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني التربية والصناعة، الطاقة ,المياه, التخطيط, ,التنمية العمرانية الحماية, الترقية الإجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة, التجارة ,البريد ,المواصلات , المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والأوقاف، السكن ,الغابات وإصلاح الأراضي. ومن أبرز مهامها:[1]

أولا . المحافظة على الممتلكات

هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا . المحيط والعمران

القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط تجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والإستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الإدارة المحلية.

ثالثا ـ **النشاط الاجتماعي**

يتمثل النشاط الاجتماعي في:طلب السكن، مأوى في حالة الكوارث، مساعدة للبناء، طلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعوقين، تشغيل الشباب مساعدة العائلات عديمة الدخل. إنها اختصاصات واسعة

[1] عبد الحق فيدمة، **ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإدارية و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد01، الجزائر،2012،ص121-122

وهامة فعلا وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية فالبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية.

الفرع الثاني

أهداف الادارة المحلية

تسعى الإدارة المحلية الى تحقيق عدة أهداف تتمثل في ما يلي:

أولا ـ تطوير السياسات البلدية[1]

وضع السياسات والإجراءات المحلية التي تعزز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وتضمن توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحلية.

ثانيا ـ تنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية

تنظيم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والثقافية في المناطق البلدية، وتشجيع المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية للمواطنين.

ثالثا ـ التعليم والتكوين

تقديم الدعم للتعليم المحلي وتطوير المؤسسات التعليمية، وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل لرفع مستوى المهارات والكفاءات في المناطق البلدية.

رابعا ـ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

حماية البيئة المحلية والموارد الطبيعية، وتنفيذ السياسات والبرامج البيئية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتحسين جودة البيئة.

خامسا ـ تعزيز السياحة المحلية

دعم القطاع السياحي المحلي وتطوير المناطق السياحية، وتنظيم الفعاليات السياحية وتقديم الخدمات للسياح بغية جذب الزوار وتعزيز الاقتصاد المحلي.

سادسا ـ التعامل مع الطوارئ والكوارث

التخطيط والتدابير الاحترازية للتعامل مع الطوارئ والكوارث المحلية مثل الفيضانات والزلازل، وتنظيم الخدمات الطبية الطارئة والإغاثة في حالات الطوارئ.

[1]Smith, John. "Local Governance in Algeria." Proceedings of the Algerian Local Governance Conference, edited by Ahmed Mohamed, Algerian Printing Press, 2023, pp. 50-65

سابعا ـ تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي المحلي، ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.

ثامنا.الأهداف السياسية

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الإنتخاب الرؤساء المجالس المحلي وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية:

التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها .[1]

- **الديمقراطية**: التي تعني حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي[2]:

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
- تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى قومي .
- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكنه من التميز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار التكافؤ ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي.
- كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الإختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة

[1] بن طيبة مهدية ،خروبي سفيان، **المرجع السابق**، ص79

[2] عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، دار المسير للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2001،ص22

في إدارة الشأن العام، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

تاسعا. الأهداف الإدارية

تتلخص الأهداف الإدارية للجماعات المحلية فيما يلي[1]:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.
- إتاحة فرص تجريبية نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق وحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.
- تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض .

عاشرا. الأهداف الإجتماعية

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية تذكر منها[2]:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في وقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين.
- إذ لابد أن يعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم واحد من تلوث البيئة والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.
- شعور الفرد داخل الجماعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولية تحو تطوير روح المواطنة الحرة.

[1] عتيقة جديدي ، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012،ص12-13

[2] احمد بالجيلالي، إشكالية عجز البلديات، رسالة الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلفايد،2010،ص21

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، وهو ما ينعكس إيجابيا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين.

المبحث الثاني

مفهوم الإدارة الالكترونية

تعتبر الإدارة الالكترونية أحد أهم الاتجاهات الإدارية الحديثة التي نالت كبيرا من الاهتمام الناحيتين العملية والعلمية، فمن الناحية العلمية برزت العديد من الكتب التي تتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل، أما من الناحية العلمية فيظهر ذلك من خلال انتقال العديد من المنظمات من حالة الإدارة التقليدية إلى حالة الإدارة الالكترونية وهو انتقال منطقي جاء استجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية التي أصبحت بيئة الكترونية بامتياز.

المطلب الأول

تعريف وخصائص الإدارة الالكترونية

سنتعرف في هذا المطلب على تعريف وخصائص الادارة الالكترونية في الفرع الأول والثاني.

الفرع الأول

تعريف الإدارة الالكترونية

يرى بعض خبراء المعلوماتية أن الإدارة الإلكترونية هي باختصار الأعمال الإلكترونية، أو أن الإدارة الإلكترونية لا تعني شيئاً آخر غير إدارة وتوجيه وتنفيذ الأعمال الإلكترونية. وهذا الرأي الوجيه يحمل الكثير من عناصر التوصيف الدقيق الحدود ومجالات عمل الإدارة الإلكترونية. ولكن من ناحية أخرى يضع الإدارة الإلكترونية في قالب الأعمال ويفصلها بصورة غير مباشرة عن مجال الحكومة الإلكترونية. ولهذا السبب جاء مصطلح الحكومة الإلكترونية للدلالة على عمل الإدارة الإلكترونية في المؤسسات أو المنظمات العامة وبغض النظر عن طبيعة ونوع النشاط أو الخدمة العامة المقدمة سواء كانت سياسية اقتصادية ثقافية أو اجتماعية[1].

وهكذا نرى أن الإدارة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة في إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2020،ص10

الإلكترونية العامة أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة[1].

فهناك من يعرفها بأنها إدارة تتخذ قراراتها تكنولوجيا من خلال اكتساب لفهم أفضل للفرص والمخاطر والاختيارات عند الإعداد لمواجهة سوق مستقبلية ديناميكية ومضطربة وغير مؤكدة. [2]

في حين اعتبر الكاتبان السالمي علاء عبد الرزاق محمد، والسالمي علاء عبد الرزاق حسين في كتابهما الموسوم بشبكات الإدارة الإلكترونية بأنها عبارة عن عملية مكننة جميع مهام و نشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقا[3]. ولهذا عرفت الإدارة الالكترونية بأنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تتم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً. " فهي بذلك تحويل للأعمال والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق إلى أعمال الكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية.[4]

ورغم أن هذا التعريف يعتبر من أكثر التعريفات شيوعا إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود تعريفات أخرى، فقد اعتبر الكاتب علي السلمي في كتابه الموسوم بالإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية أن الإدارة الإلكترونية هي إدارة تغيير تواجه الأوضاع الجديدة وتعيد ترتيب الأمور بحيث تستفيد من عوامل التغير الإيجابي وتقلل من عوامل التغير السلبي، وهي تعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرق اقتصاديا وفعالية لإحداث التغيير الخدمة الأهداف المنشودة. [5]

في حين عرفها الكاتب نائل عبد الحافظ العولمة بأنها عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات ورفع كفايتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة " [6]ونتيجة لما تحققه هذه الإدارة

1 Greenstein Marilyn and Feinman Todd M. Electronic Commerce: Security, Risk, Management, and Control, Boston: Irwin McGraw-Hill, 2001 P.

2عبد الرحمان توفيق ،الإدارة الإلكترونية وتحديات المستقبل القاهرة، دار الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، 2003، ص 22

3المسعودي سميرة مطر، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية الدولية (المملكة المتحدة)، 2010-2011، ص 24

[4]إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية. رسالة ماجستير في العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007، ص 15

[5]عنثرة بن مرزوق و آخرون،إدارة الموارد البشرية عصر الإدارة الالكترونية،مركز الكتاب الأكاديمي،الأردن، 2018،ص24

[6]مسعودي، المرجع السابق ، ص 24.

من دقة في الانجاز وسرعة في التنفيذ وتقريب للمسافات فقد ركز بعض الكتاب على هذه المميزات في تقديم تعريف لها باعتبارها إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يرافق ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقات. [1]

بينما ركز آخرون على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارة 2 الإلكترونية فعرفوها بأنها الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهز الحاسوب وشبكات الانترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة[2].

وبناء على كل ما سبق من تعريفات يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية تعني قدرة المنظمة على تقديم الخدمات وتبادل المعلومات بوسائل إلكترونية كشبكة الانترنت أو أي شبكة اتصال الكتروني فيما بينها وبين المواطنين و منظمات الأعمال المتعاملة معها بيسر وسهولة ودقة عالية وبأقل تكلفة وفي أقصر وقت وأي مكان، فهي إذا إدارة غير مسبوقة، إدارة بلا أوراق وبلا حدود وقتية، كما أنها إدارة بلا مباني وبلا هياكل تنظيمية تقليدية.

وعلى ذلك فإن الإدارة الإلكترونية تمثل أحد أهم الاتجاهات الحديثة في الإدارة، وهي تسعى لتقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات وإنجاز المعاملات وتحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات واتخاذ القرارات بكفاءة وجودة عالية وسرعة كبيرة، مما ينعكس إيجابا على علاقة المواطنين بالمنظمة ويجعل هذه الأخيرة بعيدة عن مختلف المشكلات والأزمات التي تهدد استقرارها واستمرارها في أداء وظائفها الحيوية وتؤثر على قدراتها الذاتية في بناء الميزة التنافسية وبذلك فهي عملية أساسية لنقل المجتمع الإداري من حالته التقليدية إلى الحالة الإلكترونية العصرية .[3]

[1] عبد الكريم عشور، دورة الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ،الرسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010، ص 13

[2] عنثرة بن مرزوق و آخرون،المرجع السابق،ص25

[3] عنثرة بن مرزوق و آخرون،المرجع السابق،ص26

الفرع الثاني

خصائص الإدارة الإلكترونية

يمكن تحديد بعض خصائص الإدارة الإلكترونية فيما يلي: [1]

- الإدارة الإلكترونية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، فهي وسيلة لرفع أداء وكفاءة المنظمة.
- الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا أوراق؛ حيث يتم استخدام الأرشيف الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، والأدلة والمفكرات الإلكترونية، والرسائل الصوتية، ونظم تطبيقات المتابعة الآلية بدلا من الأوراق
- الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا زمان تعمل 24 ساعة في اليوم، و 7 أيام في الأسبوع و 364 أو 365 يوما في السنة.
- الإدارة الإلكترونية إدارة بلا مكان، فهي تعتمد في التواصل على التليفون المحمول (الجوال)، والتليفون الدولي الجديد، والمؤتمرات الإلكترونية، والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.
- الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا تنظيمات جامدة، فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية، والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة، وعلى عمال المعرفة، ولقد تحدث بيتر دراكر منذ عام 1960م عن المنظمة القائمة على المعرفة، وعن المؤسسات الذكية التي تعتمد على رجال العلم المعرفة.
- الإدارة الإلكترونية هي إدارة تعتمد على الأنظمة الإلكترونية مثل[2]:
  - ✓ نظم الشراء الإلكتروني.
  - ✓ نظم المتابعة الفورية.
  - ✓ نظم التعامل مع البيانات كبيرة الحجم.
  - ✓ نظم تطوير العمليات الإنتاجية أو الخدمة.
  - ✓ نظم الجودة الشاملة.
  - ✓ نظم إدارة علاقات العملاء.
  - ✓ نظم الذاكرة المؤسسية، والتي تعتبر من البرامج الرائدة في مجال إدارة موارد المؤسسة ويقوم النظام بربط العاملين الموجودين بالمؤسسة بعضهم ببعض، بغض النظر عن موقفهم الجغرافي بما يمكنهم من الاطلاع على أنشطة الإدارات الأخرى من خلال هذا النظام.

---

[1] محمد مدحت، الحكومة الالكترونية، المجموعة العربية للنشر والتوزيع،ط1، القاهرة، 2016 ص87-88

[2] محمد مدحت، **الحكومة الالكترونية**، المجموعة العربية للنشر والتوزيع،ط1، القاهرة، 2016 ص87-88

- ✓ **التوجه نحو الرقمنة:** تعتمد الإدارة الإلكترونية على الأنظمة والتطبيقات الرقمية لإدارة المعلومات والعمليات الإدارية بشكل شامل.
- ✓ **الشفافية والوصول العام:** تسهل الأنظمة الإلكترونية الوصول إلى المعلومات والبيانات بشكل أسرع وأسهل، مما يزيد من شفافية العمليات الإدارية ويعزز الوصول العام إليها.
- ✓ **تحسين الكفاءة والفعالية:** تعمل الإدارة الإلكترونية على تحسين كفاءة العمليات الإدارية وتقليل التكاليف وزيادة الفعالية في تقديم الخدمات.
- ✓ **المرونة والتكيف:** تتيح الأنظمة الإلكترونية مرونة أكبر في التعامل مع التغييرات والتكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة.
- ✓ **التواصل والتفاعل:** تسهل الأنظمة الإلكترونية التواصل والتفاعل بين الموظفين وبين الإدارة والمواطنين، مما يعزز التعاون ويحسن التواصل.
- ✓ **الأمان والحماية:** توفر الأنظمة الإلكترونية آليات أمان متقدمة لحماية البيانات والمعلومات من التسريب والاختراق.
- ✓ **التحليل والتقييم:** توفر الأنظمة الإلكترونية أدوات للتحليل والتقييم المستمر للعمليات والأداء، مما يسهل اتخاذ القرارات الإدارية بناءً على بيانات دقيقة.

المطلب الثاني

مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية

سنتعرف في هذا المطلب على مبادئ وأهداف الادارة الالكترونية في الفرع الأول والثاني.

الفرع الأول

مبادئ الإدارة الالكترونية

من أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية فيما يلي: [1]

أولا . تقديم أحسن الخدمات للمواطنين: وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيأة ذهنياً لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لأن الإدارة الإلكترونية تركز دائماً على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة وحسن استغلالها في بيئة الإدارة بشكل يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف والتعرف عليها.

[1] مصطفى كافي، **الإصلاح والتطوير الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار رسلان للنشر والتوزيع، ط1،2020، ص197-198

ثانيا ـ التركيز على النتائج: ويقصد بهذا المبدأ أن اهتمام الإدارة الإلكترونية ينصب على تحول الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، لأن المواطن لا تهمه كثيراً فلسفة العمل، وإنما ما يهمه هو صحة العملية الإلكترونية وبروز نتائجها على أرض الميدان، فينبغي أن تحقق الإدارة الإلكترونية فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء على المواطنين من حيث الجهد والوقت وتوفير خدمة دائمة على مدار الساعة وإنجاز العمل بكفاءة عالية وفي وقت سريع.

ثالثا ـ سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع : فتقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع في العمل والمدارس والمكتبات، وذلك كي يتمكن كل مواطن من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس سهولة الاستعمال حيث يمكن ربط الاتصال بين الجمهور والإدارات الحكومية بسهول.

رابعا ـ التغير المستمر : وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، ذلك أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء، سواء قصد إرضاء الزبائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة الإدارية مع غيرها من الإدارات، وفي كل الحالات يبقى العميل أو الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

خامسا ـ تخفيض التكاليف: فالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عنهما تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار منخفضة.

الفرع الثاني

أهداف الإدارة الإلكترونية

للإدارة الالكترونية العديد من الأهداف أهمها ما يأتي[1]:

أولا ـ في مجال العمل الوظيفي

تحسين مستوى تقديم الخدمات بتجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله.

- سهولة إنجاز المعاملات، وإعلام المستفيد بالبيانات المطلوبة، دون التقييد بزمان أو مكان معين.
- تقليل التعقيدات الإدارية وتجاوز الروتين والإجراءات البيروقراطية.
- تخفيض التكاليف في إمكانية حصول المستفيد على المعلومات والنماذج التي يطلبها بسهولة ويسر.

[1] صفاء فتوح جمعة، **مسئولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارية الالكترونية**،دار الفكر و القانون للنشر والتوزيع، ط1،القاهرة، 2014،ص25-27

- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية وتقليل من معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها بمراكز اتخاذ القرار.
- تقليل التكلفة المالية في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.
- زيادة الترابط بين العاملين بالإدارات العليا.
- **ثانيا ـ في مجال الشفافية والإصلاح الإداري**
- التقليل من الوساطة والمحسوبية.
- انجاز الأعمال بسرعة ودقة عالية.
- التقليل من استخدام الورق في الأعمال الإدارية وتلافي الأخطاء التي تقع في العمل نتيجة الأخطاء الإنسانية التي يرتكبها الموظف.
- تحقيق المساواة بين المواطنين في التعامل وأداء الخدمات ودون تمييز[1].

ثالثا ـ القضاء على الفساد الإداري

يعد من الأهداف الرئيسة لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية هو: القضاء على الفساد الإداري، ولكن لابد من التعرض لمفهومه، وأنواعه، وأسبابه، وذلك من خلال العناصر التالية:

مفهوم الفساد الإداري: يعرفه البنك الدولي بأنة " سوء استعمال السلطة الأغراض خاصة " ، يعرف بأنة " استغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة ضد المصلحة العامة ومناقضا لأهداف المنظمة العامة وكذلك لاستخفاف بقيم العمل وأهدافه ، تعرفه منظمة الشفافية العالمية على أنة " إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة[2] .

ومن التعريفات السابقة يتضح ان الفساد الإداري يظهر نتيجة إلى حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وبالتالي فهو سلوك ينحرف عن الوجبات الأساسية للعمل. والجدير بالذكر أن الفساد الإداري لا يقتصر على قطاع معين، وإنما قد يمتد إلى كافة القطاعات بالدولة أو الإقليم حسب حجم ونوع هذا الفساد.

[1] صفاء فتوح جمعة، **المرجع السابق**،ص26

[2] C. Gerald, Corruption and governance in Gerald E. Caiden O. P Dwivedi and joseph jabbra (Eds), Where Corruption Lives Bloomfield C.T. kumarian Press, 2001, p.p. 15-38

الفرع الثالث

الدراسات السابقة

أولا ـ الدراسات العربية

الدراسة الأولى: د. **ن شهيدة، عبد القادر، وزياني، أحمد. (2019). "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تحليلية**

– تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر وتقديم توصيات لتحسين التحول الرقمي في الإدارات المحلية.

ـ النتائج: أظهرت الدراسة أن ضعف البنية التحتية ونقص المهارات التقنية هي من أبرز التحديات. كما أوصت بضرورة تطوير البنية التحتية وتوفير التدريب المستمر للموظفين.

الدراسة الثانية: بلقاسم، يوسف، وعزوز، حسان. (2020). "الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الأداء في البلديات الجزائرية.

ـ تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية استخدام الإدارة الإلكترونية لتحسين الأداء الإداري في البلديات الجزائرية.

– النتائج: أشارت الدراسة إلى أن الإدارة الإلكترونية تساهم في تقليل الفساد وزيادة الكفاءة التشغيلية. ومع ذلك، تواجه البلديات تحديات تتعلق بالتكنولوجيا والتدريب.

الدراسة الثالثة: مرزوق، نادية. (2018). "الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر: الواقع والآفاق

– تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل للواقع الحالي للإدارة الإلكترونية في الجزائر وتحديد الآفاق المستقبلية.

– النتائج: وجدت الدراسة أن مقاومة التغيير ونقص التدريب من أبرز التحديات. وأوصت بتطوير برامج تدريبية وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية.

الدراسة الرابعة: عبد المالك، سمير، وعيسى، محمد. (2017). "دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية في الجزائر

– تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد في الإدارات المحلية الجزائرية.

– النتائج: بينت الدراسة أن الإدارة الإلكترونية تساعد في تقليل الفساد وتعزيز الشفافية من خلال توفير سجلات إلكترونية يمكن تتبعها بسهولة. كما أكدت على أهمية تطوير استراتيجيات أمان متقدمة.

الدراسة الخامسة: الربيع، خالد، وبوشيخي، فاطمة. (2016). "تقييم تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة حالة.

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض البلديات الجزائرية.

_ النتائج: وجدت الدراسة أن تطبيق الإدارة الإلكترونية أدى إلى تحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات، مع تحديات تتعلق بالبنية التحتية والتدريب. أوصت الدراسة بضرورة تحسين شبكات الإنترنت وتوفير التدريب المستمر.

ثانيا . الدراسة الأجنبية

الدراسة الأولى:

heeks, Richard. (2006). "Implementing and Managing eGovernment: An International Text"

- تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في مختلف البلدان وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل هذه المبادرات.

- النتائج: أظهرت الدراسة أن النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية يعتمد بشكل كبير على البيئة المؤسسية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم السياسي. كما أشارت إلى أن التحديات الشائعة تشمل نقص التمويل، نقص المهارات، والمقاومة الثقافية.

_ **

الدراسة الثانية:

West, Darrell M. (2004). "E-Government and the Transformation of Service Delivery and Citizen Attitudes".

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الحكومة الإلكترونية على تقديم الخدمات العامة وتغيير مواقف المواطنين تجاه الحكومة.

- النتائج: وجدت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تؤدي إلى تحسينات كبيرة في تقديم الخدمات من حيث الكفاءة والشفافية. كما أن استخدام الخدمات الإلكترونية يعزز رضا المواطنين وثقتهم في الحكومة.

الدراسة الثالثة:

Layne, Karen, and Lee, Jungwoo. (2001). "Developing Fully Functional E-Government: A Four Stage Model"

- تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج رباعي المراحل لتطوير حكومة إلكترونية كاملة الوظائف.

- النتائج: يقترح النموذج أن تطوير الحكومة الإلكترونية يمر بأربع مراحل: تقديم المعلومات، التفاعل البسيط، التفاعل المعقد، والتحول الكامل. النجاح في هذه المراحل يتطلب تحسين البنية التحتية التكنولوجية، تبني معايير أمان صارمة، وتوفير التدريب المستمر للموظفين.

الدراسة الرابعة:

Fang, Zhiyuan. (2002). "E-Government in Digital Era: Concept, Practice, and Development

- تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم الحكومة الإلكترونية وممارساتها في العصر الرقمي، بالإضافة إلى استكشاف تطورها.

- النتائج: أوضحت الدراسة أن النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية يعتمد على التصميم المبتكر للخدمات، التفاعل مع المواطنين، والتحسين المستمر للأنظمة. كما أشارت إلى أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الدراسة الخامسة:

Bannister, Frank, and Connolly, Regina. (2011). "Trust and transformational government: A proposed framework for research

- تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطار عمل لتحليل تأثير الحكومة الإلكترونية على ثقة المواطنين والتحول الحكومي.

- النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الثقة في الحكومة الإلكترونية تعتمد على الأمان والخصوصية والشفافية. كما أن التحول الرقمي يتطلب التزامًا قويًا من الحكومة وإدارة فعالة للتغيير.

❖ **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

1. **الهدف العام** :جميع الدراسات تهدف إلى تحليل أو استكشاف كيفية استخدام الإدارة الإلكترونية لتحسين الأداء الإداري في السياق الجزائري.
2. **التحديات** :تشير الدراسات إلى التحديات المشتركة مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، نقص المهارات التقنية، ومقاومة التغيير.
3. **التوصيات** :يتفق جميع الباحثين على ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتوفير التدريب المستمر للموظفين لتحقيق نجاح الإدارة الإلكترونية.

❖ **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

1. **المدى الزمني** :تغطي الدراسات الجزائرية التحديات الحالية والآفاق المستقبلية للإدارة الإلكترونية في البلديات الجزائرية، في حين تتناول الدراسات الأجنبية تجارب وتحليلات دولية لتطبيقات الحكومة الإلكترونية على مدى سنوات.
2. **السياق الثقافي والقانوني** :تختلف الدراسات الجزائرية في الإشارة إلى التحديات والفرص الفريدة التي تواجهها البلديات الجزائرية، بينما تتناول الدراسات الأجنبية تحليلات أكثر عمقاً للبيئة القانونية والثقافية التي تؤثر على تنفيذ الحكومة الإلكترونية.
3. **التقنيات المستخدمة** :يمكن أن تتباين التقنيات المستخدمة في الدراسات الجزائرية والأجنبية، حيث تركز الدراسات الأجنبية على تقديم تحليلات شاملة لتقنيات الحكومة الإلكترونية المتقدمة.

- باختصار، على الرغم من وجود بعض الأوجه المشتركة بين دراسات الإدارة المحلية والإلكترونية في الجزائر والدراسات الأجنبية، إلا أن هناك اختلافات في المدى الزمني، والسياق الثقافي والقانوني، والتقنيات المستخدمة التي تجعل كل دراسة فريدة في نهجها وتوصياتها.

❖ **الاستفادة من الدراسات السابقة**

- جميع الدراسات تشير إلى أهمية تحسين البنية التحتية التكنولوجية لضمان نجاح الإدارة الإلكترونية. هذا يتطلب استثمارًا في البنية التحتية الرقمية وتوفير الموارد اللازمة.
- يُظهر التحديث السريع في التكنولوجيا أهمية توفير التدريب المستمر للموظفين لتعزيز مهاراتهم التقنية والتأقلم مع التطورات الجديدة في مجال الإدارة الإلكترونية.

- يُشير العديد من الباحثين إلى أهمية مواجهة التحديات الثقافية والتنظيمية مثل مقاومة التغيير ومقاومة الثقافة التقليدية لتحقيق نجاح الإدارة الإلكترونية.
- تشير الدراسات إلى أن الإدارة الإلكترونية يمكن أن تسهم في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد من خلال استخدام التكنولوجيا لتوفير سجلات إلكترونية قابلة للتتبع بسهولة وتطوير استراتيجيات أمان متقدمة.
- يؤكد البعض على ضرورة توفير الدعم السياسي والإداري لتنفيذ مشاريع الإدارة الإلكترونية بنجاح، حيث أن التغييرات الجذرية تتطلب التزامًا من القيادة العليا.

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل، استعرضنا دور الإدارة المحلية والإدارة الإلكترونية في الجزائر، والتي تشكل جزءًا أساسيًا من الهياكل الإدارية والتنظيمية يمكن القول إن الادارة المحلية هي كيان جغرافي أو منطقة محددة إقليميا حيث تقسم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية و تضم مجموعة سكانية معينة و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجالس محلية منتخبة لهذه الاعتبارات تعددت تسميتها فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم فيه وسميت بالإدارة المحلية لتميزها عن الإدارة المركزية ولان نشاطها محلي و ليس وطني وسميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة و سميت بالحكم المحلي لتمتعها باستقلال واسع عن الحكومة المركزية وسميت بالمجالس المنتخبة لكونها تنتخب جهازها التمثيلي من قبل السكان المحليين .

الفصل الثاني

الادارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الادارة المحلية

تمهيد:

يستدعي تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر آليات عملية، تتأتى بالنهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا من خلال تعميم استخدام الإدارة الإلكترونية حيث تعد وسيلة هامة للرفع من كفاءة الموظفين وتطوير أدائهم، كما أصبحت الحلول الرقمية من الركائز الجوهرية في تطور الإدارة العمومية، وتعتبر الآلية المحورية التي تخدم المواطنين وتحرك عجلة التنمية في المستوى المحلي.

واتجهت جهود الجزائر إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ودمجها في المؤسسات العمومية والإدارة المحلية بهدف تطوير الوظائف الإدارية والقضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، ويلمس المواطن درجة من التحسن في أداء الإدارة المحلية، باستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية. لكن الوصول إلى أعلى درجات الرضا، يظل في حاجة ماسة إلى المزيد من أعمال تطوير البنية التحتية توصيل جميع فروع البلديات بشبكة الألياف البصرية وتحسين هياكل الاستقبال وتطوير أساليب المعاملات الإدارية للموظفين .

المبحث الأول

الإدارة الالكترونية كآلية مستحدثة في الإدارة المحلية

الإدارة الإلكترونية تعتبر تطورًا مهمًا في مجال الإدارة المحلية، حيث تجمع بين السياسات الحكومية والتكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات وتيسير العمليات الإدارية. تعتمد الإدارة الإلكترونية على استخدام الأنظمة والتطبيقات الرقمية لإدارة المعلومات والتواصل بين المؤسسات والمواطنين.

أحد أهم الجوانب الإيجابية للإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية هو تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات. بفضل الأنظمة الإلكترونية، يمكن للمواطنين الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة، وتتيح لهم المشاركة في صنع القرارات المحلية بشكل أفضل. هذا يساهم في تعزيز الديمقراطية وتحقيق الشفافية في عمليات الحكم المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الإدارة الإلكترونية في تحسين كفاءة الخدمات وتقديمها بشكل أكثر فعالية. فباستخدام الأنظمة الإلكترونية، يمكن تبسيط العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد للموظفين وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

مع ذلك، تواجه الإدارة الإلكترونية تحديات أيضًا. من بين هذه التحديات هي الحاجة إلى تطوير بنية تحتية تكنولوجية قوية وآمنة، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الموظفين على استخدام التكنولوجيا بفعالية. كما يتعين توفير آليات حماية بيانات المواطنين والمعلومات الحساسة من التسريب والاختراق.

باختصار، الإدارة الإلكترونية تمثل تطورًا هامًا في الإدارة المحلية يجلب العديد من الفوائد، ومع التركيز الصحيح على التحديات والاستثمار في الحلول الفعالة، يمكن أن تكون وسيلة قوية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية[1].

[1] رفاع توفيق، الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد 03 ،ص 151.

المطلب الأول

مساعي الادارة المحلية لتطبيق الإدارة الالكترونية

مساعي أداء الخدمة المحلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية تعكس جهودها في تحسين الخدمات وتيسير العمليات الإدارية عبر استخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية. هناك عدة جوانب تسلط الضوء على جهود الإدارة المحلية لتعزيز الإدارة الإلكترونية بشكل أكثر دقة وموضوعية[1]:

1. تطوير البنية التحتية التكنولوجية :تقوم الادارة المحلية بالاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، بما في ذلك شبكات الإنترنت السريعة والآمنة، وتوفير الأجهزة والبرمجيات اللازمة لتشغيل الأنظمة الإلكترونية.
2. تدريب وتأهيل الموظفين :تولي الادارة المحلية اهتمامًا كبيرًا بتدريب وتأهيل موظفيها على استخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية بشكل فعّال، وتعزيز مهاراتهم في إدارة المعلومات والتفاعل مع النظم الإلكترونية.
3. تطوير تطبيقات وخدمات إلكترونية :تقوم الادارة المحلية بتطوير تطبيقات ومواقع إلكترونية تسهل التواصل وتقديم الخدمات للمواطنين، مثل تقديم طلبات التراخيص والدفع الإلكتروني للرسوم وتقديم شكاوى واقتراحات.
4. تعزيز الشفافية والمشاركة السياسية :تستخدم الادارة المحلية الأنظمة الإلكترونية لتعزيز الشفافية في صنع القرارات ونشر المعلومات، وتشجيع المشاركة السياسية من خلال تنظيم استطلاعات الرأي الإلكترونية والحوارات المجتمعية عبر الإنترنت.
5. توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين :تقدم الادارة المحلية مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية للمواطنين، مثل الحصول على شهادات وتصاريح، وتقديم البلاغات، ومتابعة حالة الطلبات عبر الإنترنت.
6. تحسين الأمن الإلكتروني :تولي الادارة المحلية اهتمامًا خاصًا بتعزيز الأمن الإلكتروني لحماية البيانات والمعلومات الحساسة للمواطنين، وتطبيق إجراءات الحماية اللازمة ضد التهديدات السيبرانية.

باختصار، يُظهر تركيز الجماعات المحلية على تطبيق الإدارة الإلكترونية جهودها المستمرة في تحسين الخدمات وتعزيز التواصل مع المواطنين، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية بشكل دقيق وموضوعي.

- رقمنة سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث سجل وطني آلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به؛

[1] بهلول خيرة إسماعيل عيسى، الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة صوت القانون، العدد، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص1308

- إنشاء سجل وطني آلي لترقيم المركبات والذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية دون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل؛[1]
- إدراج العديد من الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت على غرار طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري عبر الانترنت ومتابعة مراحل الإجراءات دون تحمل عناء التنقل؛
- إنشاء مرصد وطني للمرفق العام لدى المحلية الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والذي يضطلع بجملة من المهام أهمها تلك المتعلقة بعصرنة المرفق العام ويكلف في هذا المجال بدراسة واقتراح كل تدبير من شأنه المساهمة في قيام الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتنفيذ برنامجها الخاص بعصرنة المرفق العام بهذه الصفة كل تدبير من شانه؛
- تحفيز وتطوير الإدارة الإلكترونية بإدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال؛
- تحفيز وضع أنظمة وإجراءات فعالة للاتصال قصد ضمان إعلام المواطنين حول خدمات المرفق العام، وتحسين حصول المستعملين على المعلومة وجمع أرائهم واقتراحاتهم والرد على شكاويهم.

الفرع الأول

التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية

إذا كان تطبيق الإدارة الالكترونية دفعة واحدة يؤدي إلى خلل في إستراتيجية التطبيق كون الانتقال نحو واقع معين يرتبط دائما بتهيئة الظروف والمناخ الملائم ، فان أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة الالكترونية ، هو العمل على تقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الالكترونية ، بما يتماشى والظروف المحيطة بالمنظمات ، والهيئات الإدارية التي تشهد عملية التحول الالكتروني[2].

لقد قدمت العديد من الإسهامات الفكرية حول المراحل الأساسية لتطبيق الإدارة الالكترونية، حيث ترى إحدى هذه الإسهامات، أن التحول الناجح من نموذج الإدارة التقليدية التي تتصف بجمود الهيكل التنظيمي والروتين المميز للوظائف والأنشطة، والتعقيد البيروقراطي الناتج عن تضخم الأجهزة الإدارية ، وزيادة مستوياتها التنظيمية إلى نموذج الإدارة الالكترونية، لابد أن يمر بمراحل ذات أهمية والتي تشمل ما يلي[3]:

---

[1] الشمري خالد,الادارة الالكترونية في البلديات: تطبيقات وتجارب, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ص 78

[2] عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016،ص70

[3] العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016،ص70

أولا . مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة

في مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة، كانت المؤسسات والجهات الحكومية تعتمد على العمليات الإدارية التقليدية والطرق التقليدية لتنظيم وإدارة العمل. وتتميز هذه المرحلة بعدة سمات وممارسات[1]:

- **الهيكل التنظيمي الصلب**: كانت المؤسسات تعتمد على هياكل تنظيمية صلبة وهرمية، حيث يكون الاتخاذ القراري مركزيًا في الأعلى وتكون السلطة والتحكم متمركزة بشكل كبير في يد القيادات العليا.
- **العمليات الإدارية التقليدية**: كانت العمليات الإدارية تتبع نهجًا تقليديًا مثل الإدارة بالأوامر والتحكم الصارم في العمليات. وكان التركيز على الامتثال للإجراءات المحددة والتقاليد المؤسسية.
- **التواصل الرأسي**: كانت الاتصالات داخل المؤسسة تتم بشكل رأسي بين القيادة العليا والموظفين، دون وجود آليات فعّالة للتواصل الأفقي أو بين القطاعات المختلفة.
- **البيروقراطية**: كانت البيروقراطية تسيطر على العمليات والقرارات، مما يتسبب في بطء في اتخاذ القرارات وتقدم الإجراءات.
- **التقييد بالورق والملفات الورقية**: كانت المعلومات والبيانات تُسجل في ملفات ورقية وتخزن بشكل تقليدي، مما يزيد من التعقيد ويصعب الوصول إلى المعلومات.
- **التركيز على الموارد البشرية بشكل محدود**: كان التركيز يكون عادة على استغلال الموارد البشرية بشكل محدود، دون الاهتمام الكافي بتطويرها أو تحفيزها.

هذه المرحلة كانت سائدة في العديد من المؤسسات قبل انتشار التكنولوجيا الرقمية وتطور الإدارة الإلكترونية. وقد أدت تلك التحولات إلى تحديث وتحسين العمليات الإدارية وتمكين المؤسسات من التكيف مع متطلبات العصر الحديث بشكل أفضل.

ثانيا . مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل

مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل كانت فترة مهمة في تاريخ التطور التكنولوجي والاتصالات، حيث شهدت تغييرات جذرية في كيفية التواصل وتبادل المعلومات داخل المؤسسات وخارجها. بفضل اعتماد أجهزة الفاكس والهواتف الثابتة، تحسنت عمليات التواصل بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة الفعالية والكفاءة في العمل. كانت هذه الأدوات الاتصالية تعتبر ضرورية لإجراء المحادثات الهامة، وتبادل المعلومات الحساسة بين المؤسسات وبين الشركاء التجاريين. وليس ذلك وحسب، بل ساعدت الفاكسات والهواتف الثابتة في تقديم الخدمات للعملاء بشكل

[1] الخالدي محمد محمود، التكنولوجية الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص20

أفضل وأسرع، مما أدى إلى تعزيز العلاقات التجارية وزيادة رضا العملاء. وعلى صعيد ثقافة العمل، أحدثت هذه الأدوات التكنولوجية تحولًا في الطريقة التي يتفاعل بها الموظفون مع بعضهم البعض ومع العملاء، حيث زاد التفاعل والتعاون بين الأقسام والمستويات المختلفة داخل المؤسسات. ورغم جميع هذه المزايا، كانت هناك بعض التحديات أيضًا، مثل قيود سرعة الاتصال وحجم البيانات المرسلة عبر الفاكس، بالإضافة إلى تكلفة استخدام الهواتف الثابتة والفاكسات. وبمرور الوقت، مع تقدم التكنولوجيا، استبدلت البريد الإلكتروني والاتصالات عبر الإنترنت تدريجيًا الفاكس والهواتف الثابتة كوسيلة رئيسية للاتصالات، مما أدى إلى تغيير جذري في طريقة عمل المؤسسات وتفاعلها مع العالم الخارجي[1].

ثالثا . مرحلة الإدارة الالكترونية الفاعلة

هي المرحلة الأخيرة والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة ، بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية يقارب 30 بالمائة من المواطنين، ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب ، سواء بشكل شخصي ، أو عن طريق الأكشاك، أو في مناطق عمومية، بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة ويسيرة الجميع المواطنين ، مما يتيح ويمكن كل الأفراد من استعمال الشبكة الالكترونية لانجاز أي معاملة إدارية وبالشكل المطلوب و بأسرع وقت وأقل جهد ، وأقل تكلفة ممكنة ، وبأكثر فعالية كمية ونوعية (جودة) وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الالكترونية تقبلها وتفاعل معها ، وتعلم طرق استخدامها. والملاحظ للمراحل الخاصة بالتحول للإدارة الالكترونية التي يقدمها أصحاب هذا التوجه، يجد أنها ركزت على خطة انتقال تساعد على اندماج المجتمع بشكل تدريجي، لكي يكون هناك تقبل طوعي لإستراتيجية الإدارة الالكترونية ، بما يؤدي إلى تخفيض شدة مقاومة التغيير التنظيمي، التي تنتج غالبا عندما يكون هناك مشروع يتعلق بتحول جذري ، ومفاجئ في الأساليب الإدارية [2].

إن وجهة النظر سابقة الذكر قد أولت اهتماما بالمعدات ، والأجهزة الالكترونية اللازمة، وهذا شيء منطقي، انطلاقا من أن التحول للإدارة الالكترونية يتطلب توفير البنية التحتية الداعمة للأعمال الالكترونية ، غير أن ذلك لا يمكن أن يفتح المجال واسعا لإنجاح مبادرات الإدارة الالكترونية، لأن هذه الأخيرة تتطلب بالأساس وجود وعي ثقافي ، ومستوي علمي مناسب، يتماشى وبيئة العمل الالكترونية، فمراحل التحول نحو الإدارة الالكترونية لابد أن يصاحبه القضاء على الأمية الالكترونية، عن طريق بناء مجتمع معلومات ، و تكوين حلقات التواصل الإلكتروني مقابل ذلك تتجه بعض الدراسات في تحديد مراحل التحول للإدارة الالكترونية إلى طريقة

[1] الخالدي محمد محمود، **التكنولوجية الالكترونية**، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص20

[2] أبو سمرة محمد،الاتصال الإداري و الإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2009،ص87

تصنيف الخدمات الالكترونية ، ووضعها في شكل الكتروني على شبكة الانترنت ، وتبعا لذلك يمكن اختصار عملية التحول للإدارة الإلكترونية وفق ما تراه هذه الدراسات في الآتي :

- الخدمات على الانترنت بطريقة صحيحة تبعا لنوع الخدمة وتشمل: خدمات شخصية، خدمات تجارية، خدمات تعليمية، خدمات صحية.
- الخدمات الالكترونية تبعا لمراحل العمر وتشمل: خدمات طلب شهادة ميلاد الكشف الطبي، الالتحاق بالمدارس، خدمات التجنيد، خدمات انتخابية، خدمات التشغيل والتوظيف.
- الخدمات الالكترونية تبعا لنوع المستفيدين من الخدمة وتشمل خدمات فردية تقدم للمواطنين، خدمات مؤسسية تقدم للشركات وللنوادي.

و يركز أصحاب هذا الاتجاه دائما على ضرورة توفير بعض الميكانيزمات الضرورية ، والتي يجب أن تكون مصاحبة لكل مراحل التحول نحو خدمات الإدارة الالكترونية والتي تتجسد في الآتي:

- يجب البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحا والقضاء على الهوة بين النظري والتطبيقي، وامتلاك الكوادر البشرية المؤهلة.
- يجب الحفاظ على أمن المعاملات والتعاملات .
- يجب توفير التمويل الكافي بالبحث عن مصدر رسوم دائمة لسد نفقات التشغيل .
- توظيف العناصر الماهرة وإشاعة ثقافة التدريب، ونشر الثقافة الالكترونية المبسطة والمتقدمة.
- توعية المواطنين والإدارات الحكومية بفوائد وعوائد الإدارة الالكترونية[1].

إجمالا، فان عملية التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية، يستلزم توفير جملة من المستلزمات تشمل في :[2]

- بنية شبكية تحتية قوية وسريعة وآمن، وقادرة على استيعاب المستجدات في هذا المجال، بحيث يتم ربط كافة مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات.
- إعداد نظم معلومات قوية، مع تحويل جميع معلومات الحكومة ووزارتها وإداراتها المحلية الورقية إلى معلومات الكترونية وتحديد جميع التعاملات بين المواطن وكل مؤسسة وتحويلها إلى تعاملات الكترونية.
- تحضير إطار بشري مدرب على استخدام التقنيات الحديثة وقادر على القيام بعمليات الدعم الفني المستمر وتطوير النظم المعلوماتية المختلفة.

[1] الرفاعي سحر قدوري، الحكومة الالكترونية و سبل تطبيقيها،مجلة اقتصادية شمال إفريقيا،العدد07،سنة 2010،ص313

[2] بوح نينة قوي، مرجع سابق،ص09

– وبالمقابل لابد أن يكون المواطنون أو المتعاملون مع الإدارة قادرين على استخدام التقنيات الحديثة وعلى تقديم معاملاتهم عبر الانترنيت أو الهاتف النقال، لذلك وجب توعيتهم بفوائد الإدارة الإلكترونية وأهميتها.

الفرع الثاني

النصوص التشريعية حول الإدارة الالكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، أمر غير يسير، في بداية الأمر خصوصاً في المجتمعات النامية، لأن هذا التحول يتطلب تغييراً عميقاً في الممارسات الإدارية والبيروقراطية، وتحولاً في أسلوب عمل الموظفين والعاملين في المرافق العمومية والإدارية[1] .

وينبغي أن يكون الإجراء الأول للشروع في هذا التحول ضرورة توفر إرادة سياسية قصد دعم الهياكل الإدارية وإدخال التغييرات اللازمة على أساليب العمل في الإدارة، حيث ينبغي إعداد برامج وتوفير مستلزمات هذا التحول من مال وعتاد، بالإضافة إلى تكوين العاملين وتحقيق المتابعة المستمرة في مراحل التنفيذ.

وبالتالي لابد من وجود تشريعات ونصوص قانونية تسهل من عمل الإدارة الالكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج المترتبة عليها.

وهنا يجب وضع بناء قانوني لإرساء قواعد الإدارة الإلكترونية، أي توفير تشريعات قانونية جديدة تتماشى مع أسلوب التعامل الادري الالكتروني، وبالتالي علينا البحث في مدى تعديل التشريعات والقوانين من أجل تلائمها مع متطلبات الإدارة الالكترونية فمن جهة وجود قوانين متعلقة بتنظيم نشر المعلومات ومن جهة ثانية وجود قوانين قادرة على فك التداخل بين الادارات من أجل إعطاء مرونة لتطبيق الإدارة الالكترونية[2].

وتعتبر المقتضيات القانونية أساس عمل نظامي لتحديد العلاقات بين الجهات المتعاملة مع أجهزة الإدارة الإلكترونية، وإن ضمان حقوق جميع الأطراف يتطلب توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل التي تشغل فيها أنظمة الحكومة الإلكترونية، إنه لمن الواضح أنه بمجرد الشروع بتهيئة الأرضية لعمل الحكومة الإلكترونية، ويترتب عن ذلك توفير تشريعات جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد معا لأوضاع التي نشأت الحاجة إليها.

وبالتالي فالبعد التشريعي لابد أن ينظر في تنظيم نشر المعلومات والمحافظة على الأسرار، ويضمن حقوق جميع الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني في مختلف المجالات سواء الخدماتية أو التعاقدية ، ومنه فهو معني أيضا

---

[1] بوح نينة قوي، **الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر**،مجلة العلوم القانونية و السياسية،المجلة 5،العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2016،ص7

[2] بوكرش بلقاسم، **الأطر القانونية كأحد متطلبات التحول الى الادارة الالكترونية في الجزائر،مدينة مصدر نموذجا**، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية ،العدد07، سنة 2021،ص29

بوضع تشريعات خاصة بتجريم المساس بالأنظمة الآلية للمعطيات و الوقاية من هذه الأخطار ، زيادة على ذلك محل مسؤولية الدولة عن الخطأ الالكتروني الناتج عن مرافقها العامة ستتحول إلى مرافق عامة إلكترونية[1] .

أولا النصوص القانونية: نجد ان النصوص التشريعية في الجزائر تتمثل في ما يلي:

. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 :يتعلق بتنظيم الولايات ويشمل نصوصاً تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في الإدارة المحلية لتحسين الخدمات العامة[2].

2. القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014: يتعلق بالإدارة الإلكترونية ويشمل أحكاماً تتعلق برقمنة الوثائق الإدارية وتوفير خدمات إلكترونية للمواطنين[3].

3. القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015: يحدد تنظيم البلدية ويشمل نصوصاً تهدف إلى تحديث الخدمات البلدية عبر الوسائل الإلكترونية[4].

4. القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 :يتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، مما يسهل التفاعل الإلكتروني بين المواطنين والإدارة المحلية[5].

5. . القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018: يتعلق بتنظيم البلديات، ويشمل أحكاماً تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة البلديات[6].

---

[1] بوكرش بلقاسم،مرجع سابق،،ص29

[2] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، 2011.

[3] القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 2014.

[4] القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 71، 2015.

[5] القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2017.

[6] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 2018.

ثانيا: المراسيم الرئاسية:

. المرسوم الرئاسي رقم 15-104 المؤرخ في 20 أبريل 2015 :يحدد إنشاء هيئة حكومية للإشراف على مشاريع الحكومة الإلكترونية وتنسيقها بين مختلف القطاعات[1].

2. المرسوم الرئاسي رقم 16-65 المؤرخ في 23 فبراير 2016: يتعلق بإنشاء مركز وطني للتوثيق الرقمي والإلكتروني، الذي يهدف إلى رقمنة الوثائق والأرشيفات الحكومية[2].

-3. المرسوم الرئاسي رقم 17-138 المؤرخ في 25 أبريل 2017 :يتعلق بإطلاق برنامج وطني لتعميم استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين[3].

4. المرسوم الرئاسي رقم 18-227 المؤرخ في 22 سبتمبر 2018 :يحدد إنشاء اللجنة الوطنية للإدارة الإلكترونية، والتي تهدف إلى تطوير استراتيجية وطنية للإدارة الإلكترونية وتعزيز استخدامها في المؤسسات الحكومية[4].

5. المرسوم الرئاسي رقم 20-57 المؤرخ في 9 مارس 2020 :يتضمن إجراءات إنشاء وكالة وطنية للأمن الإلكتروني، تهدف إلى حماية نظم المعلومات والبيانات الحكومية، بما في ذلك تلك المستخدمة في الإدارة الإلكترونية[5]

ثالثا: المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التنفيذي رقم 15-104 المؤرخ في 20 أبريل 2015 :إنشاء هيئة حكومية للإشراف على مشاريع الحكومة الإلكترونية وتنسيقها بين مختلف القطاعات[6].

[1] المرسوم الرئاسي رقم 15-104 المؤرخ في 20 أبريل 2015". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، 2015.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 16-65 المؤرخ في 23 فبراير 2016". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2016.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 17-138 المؤرخ في 25 أبريل 2017". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، 2017.

[4] المرسوم الرئاسي رقم 18-227 المؤرخ في 22 سبتمبر 2018". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، 2018.

[5] المرسوم الرئاسي رقم 20-57 المؤرخ في 9 مارس 2020". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 2020.

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، 2015

2. المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 23 فبراير 2016: إنشاء مركز وطني للتوثيق الرقمي والإلكتروني، يهدف إلى رقمنة الوثائق والأرشيفات الحكومية[1].

3. المرسوم التنفيذي رقم 17-138 المؤرخ في 25 أبريل 2017برنامج وطني لتعميم استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين[2].

4. المرسوم التنفيذي رقم 18-227 المؤرخ في 22 سبتمبر 2018: إنشاء اللجنة الوطنية للإدارة الإلكترونية، لتطوير استراتيجية وطنية للإدارة الإلكترونية وتعزيز استخدامها في المؤسسات الحكومية[3]

5. المرسوم التنفيذي رقم 20-57 المؤرخ في 9 مارس 2020: إجراءات إنشاء وكالة وطنية للأمن الإلكتروني، لحماية نظم المعلومات والبيانات الحكومية بما في ذلك تلك المستخدمة في الإدارة الإلكترونية[4].

المطلب الثاني

استراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية [5]

إستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر تتطلب خطة شاملة تشمل عدة مراحل وتدابير لضمان نجاح التحول الرقمي, ينبغي تطوير البنية التحتية التكنولوجية المناسبة، بما في ذلك توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية اللازم والبرمجيات الحديثة ،و يجب تدريب وتأهيل الموظفين على استخدام التكنولوجيا الجديدة وتطبيقات الإدارة الإلكترونية، بما يتيح لهم القدرة على تنفيذ المهام بشكل فعال كما يجب تطوير تطبيقات ومنصات إلكترونية تسهل عمليات التواصل وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة في الإدارة المحلية وبين المواطنين مع تحسين الشفافية والمساءلة من خلال توفير معلومات وخدمات حكومية متاحة للجميع عبر الإنترنت ويتعين تقديم الدعم الفني والتقني المستمر لضمان استمرارية العملية الإلكترونية ومواكبة التطورات التكنولوجية, هذه الاستراتيجية يجب أن تتبع بشكل متكامل ومنسق لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتعزيز كفاءة وفعالية الادارة المحلية في الجزائر.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2016.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، 2017.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، 2018.

4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 2020.

[5] الرزقي كتاف، الإدارة الإلكترونية و فعالية التنظيم في الإدارات العمومية الجزائرية،مجلة دراسات حول الجزائر و العالم،مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر والعالم، المجلة01،العدد01، الجزائر،2016،ص25-26

الفرع الأول

بوادر الانتقال الى تطبيق الادارة الالكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية

تعتبر عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية عملية تغيير عميقة ومستمرة، يتطلب وجود قدرة على استشراف مستقبل المؤسسة، وهذا لا يتم إلا وفق عمليات الإدارة الإستراتيجية، وبالتالي بوادر هذا الانتقال مرت بمراحل مايلي:

أولا . المرحلة الاولى: أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها مسألة النهوض بالإدارة المحلية بالجزائر، إذ يعد البرنامج الخماسي (2010 - 2014) برنامجا طموحا، حيث رصد له مبلغ 682 مليار دولار، وقد شمل مختلف المجالات، وكان للإدارة قسط منه، ويهدف إلى مايلي :[1]

- استكمال الإصلاحات المؤسساتية مع مراجعة قانون البلدية والولاية.
- تحسين وعصرنة المصالح العمومية من خلال إدخال الإدارة الإلكترونية .
- تأهيل الموارد البشرية، حيث تم تكوين العديد منهم ليسهل عليهم التأقلم مع الإجراءات الجديدة الخاصة بتطبيقات الإدارة الإلكترونية .
- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بعصرنة استخراج الوثائق الإدارية وتحديث بطاقات الهوية الإلكترونية والبيومترية .
- تقريب الإدارة من المواطن من خلال استخراج الوثائق الإدارية وتحديث بطاقات الهوية الإلكترونية والبيومترية .
- تقريب الإدارة من المواطن من خلال استخراج الوثائق آليا كشهادة الميلاد عقد الزواج ويمكن استخراجهم من جميع أنحاء القطر الجزائري.
- ائتمان وثائق البطاقة الرمادية (Carte Grise) حيث كانت سابقا بنظام (HP) أما حاليا فتستعمل شبكة قواعد مبنية على قواعد البيانات.
- التراسل الإلكتروني والفضاء الإعلامي المفتوح.
- مجال الانتخابات إذ أصبح يتم صب المعلومات والإحصائيات بين البلديات على مستوى الولاية ثم على المستوى الوطني.

[1] الرزقي كتاف، **مرجع سابق** ص26

والهدف من كل هذه الإجراءات أيضا هو الوصول إلى تحقيق البلدية الإلكترونية، حيث بلغت نسبة معتبرة بتغطية البلديات المقدرة بـ (1541) بلدية بالوسائل التكنولوجية، إذ بلغت لنسبة 90 % في البلديات الكبرى كالعاصمة. في حين تبقى البلديات النائية تعرف نقصا كبيرا بسبب ضعف توصيله بشبكة الانترنيت.

ثانيا ـ المرحلة الثانية: في هذه المرحلة عند النظر إلى دور البرنامج الخماسي لتطوير القطاع البلدي والقروي الذي بدأ في العام 2015 واستمر حتى العام 2019. تضمن هذا البرنامج مجموعة من الإصلاحات والتحسينات في القطاع البلدي، بما في ذلك تعزيز استخدام التكنولوجيا وتطوير الإدارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، لعبت وزارة الداخلية دوراً هاماً في تعزيز هذا الانتقال عبر تقديم الدعم والتوجيه للجماعات المحلية

في سياق البرنامج الخماسي، بدأت الجهات المحلية في الجزائر تبني وتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أكبر، وذلك من خلال:

1. **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:** تم تعزيز البنية التحتية التكنولوجية في الجماعات المحلية، بما في ذلك تحسين الاتصالات وتوفير الإنترنت عالي السرعة، مما سهّل تبني الحلول الإلكترونية.
2. **توفير التدريب والتأهيل للموظفين:** تم تنظيم برامج تدريبية للموظفين في الجماعات المحلية لتعلم استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الإدارة الإلكترونية.
3. **تطوير التطبيقات والمنصات الإلكترونية:** تم تطوير تطبيقات ومنصات إلكترونية لتسهيل عمليات التواصل وتبادل المعلومات بين الجماعات المحلية والمواطنين، وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر فعالية.
4. **التركيز على الشفافية والمساءلة:** تم التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة في الجماعات المحلية من خلال توفير المعلومات والبيانات الحكومية عبر الإنترنت، مما يسهل متابعة أداء الجهات المحلية وتقديم الشكاوى والاقتراحات بشكل إلكتروني.

- باستخدام هذه الإصلاحات والتحسينات، بدأت الجماعات المحلية في الجزائر في الانتقال نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أكبر، مما ساهم في تحسين كفاءة العمل الإداري وتقديم الخدمات للمواطنين[1].

[1] الرزقي كتاف، **مرجع سابق** ص 27

الفرع الثاني

تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية

تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر عدة تحديات. أحد هذه التحديات يتمثل في نقص البنية التحتية التكنولوجية، حيث تعاني الجماعات المحلية من ضعف في الاتصالات ونقص الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، وهو أمر يقيّد قدرتها على تبني واستخدام التطبيقات الإلكترونية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الموظفون في الجماعات المحلية تحديات في التأهيل التقني والثقافة الرقمية، مما يعيق قدرتهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة بفعالية. وتشمل التحديات الأخرى قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات، والبيروقراطية والمعوقات الإدارية، وقلة الوعي والثقافة الرقمية بين المواطنين. كل هذه التحديات تتطلب جهودًا مستمرة لتحسين البنية التحتية التكنولوجية ورفع مستوى التأهيل التقني وتعزيز الثقافة الرقمية، بالإضافة إلى تطوير إطار قانوني وتنظيمي مناسب يدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل فعّال وآمن.

أولا . المعيقات الإدارية والتنظيمية والتشريعية

- البيروقراطية من أكبر المعوقات التي تواجه عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، حيث قد تكون الإجراءات الإدارية التقليدية معقدة وبطيئة، مما يصعب تبني التكنولوجيا الحديثة وتطبيق العمليات الإلكترونية.
- تواجه الجهات المحلية في الجزائر تحديات فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي والهيكلية، مما قد يؤثر سلباً على قدرتها على تبني وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وإدارة العمليات الإلكترونية بشكل فعّال.
- التشريعات والأنظمة القانونية القديمة عائقاً أيضاً، حيث قد لا تتوافق مع تطبيق الإدارة الإلكترونية أو توفير الخدمات الإلكترونية بشكل كامل، مما يتطلب تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التطور التكنولوجي.
- نقص في الدعم المالي والتقني من الحكومة المركزية، مما يجعل من الصعب على الجماعات المحلية تنفيذ مشاريع الإدارة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية اللازمة.
- تواجه الجهات المحلية تحديات في تغيير الثقافة المؤسسية القديمة وتبني ثقافة جديدة تدعم التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية، وهو عملية تحتاج إلى وقت وجهد لتحقيقها[1].

[1] محمد غزلي، التوجيهات الجديدة في ادارة الجماعات المحلية في الجزائر (الإدارة الالكترونية نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة،الجزائر،2019-2020،ص135

ثانيا ـ المعيقات البشرية

تشكل جزءاً هاماً من التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، وتشمل على سبيل المثال:

- يعاني الموظفون في الجماعات المحلية من نقص في التدريب والتأهيل على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات الإلكترونية، مما يجعل من الصعب عليهم الاندماج بسلاسة في بيئة العمل الرقمية.
- هناك مقاومة من بعض الموظفين لتبني التكنولوجيا الجديدة وتطبيق الإدارة الإلكترونية، نتيجة للقلق من التغيير والتأثير الذي قد يكون له على وظائفهم التقليدية.
- أن تكون قلة الوعي والثقافة الرقمية عائقاً رئيسياً، حيث قد لا يكون لدى الموظفين المعرفة الكافية بفوائد وتحديات التكنولوجيا الحديثة، مما يجعل من الصعب عليهم التكيف مع البيئة الرقمية.
- يلعب القادة والمديرون العليا دوراً هاماً في تحفيز ودعم الموظفين لتبني التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الإدارة الإلكترونية، وفي حالة عدم وجود دعم كافٍ من هذه الجهات، قد يصعب على الموظفين تحقيق التغيير المطلوب.
- في بعض الأحيان، يمكن أن تكون الهياكل الإدارية التقليدية عائقاً لتطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث يصعب تجاوز القيود والإجراءات الإدارية العنقودية لتبني التغيير وتطبيق الحلول الرقمية.

ـ هذه المعوقات البشرية تستدعي العمل على تحسين التدريب والتأهيل التقني للموظفين، وتعزيز الثقافة الرقمية، وتوفير الدعم اللازم من الإدارة العليا، لضمان نجاح عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية في أداء الخدمة المحلية في الجزائر.

ثالثا ـ المعيقات المالية

تمثل عاملاً مهماً يحد من قدرة الجماعات المحلية في الجزائر على تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتشمل ما يلي[1]:

- يعاني العديد من الجماعات المحلية في الجزائر من نقص التمويل الكافي لتمويل مشاريع الإدارة الإلكترونية، مما قد يؤثر سلباً على قدرتها على تطوير وتنفيذ البنى التحتية الرقمية اللازمة.
- يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية تحديثاً مستمراً للأنظمة والتطبيقات، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة المستمرة، وهو ما قد يكون بعبء مالياً على الجماعات المحلية.

[1] سعد أحمد محمد طيب، محمد مصطفى القسيمي ،تشخيص معوقات تطبيق نماذج الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، ع.114، 2013، ص21

- لتحسين كفاءة الموظفين في استخدام التكنولوجيا وتطبيقات الإدارة الإلكترونية، يتطلب الأمر إجراء برامج تدريبية وتأهيلية، وهو ما يتطلب استثمارات مالية إضافية.
- يجب أيضًا أن تخصص الجماعات المحلية موارد مالية لتوفير أمن البيانات وحمايتها من التهديدات السيبرانية، وهذا يتطلب استثمارات مالية إضافية في أنظمة الأمان والتكنولوجيا الأمنية.
- تواجه الجزائر تحديات اقتصادية عامة، مثل تقلبات أسعار النفط والتبعات الاقتصادية للأزمات العالمية، وهذا قد يؤثر سلبًا على قدرة الحكومة على توفير التمويل اللازم لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.
- تلك المعوقات المالية تتطلب تخصيص موارد مالية كافية وإدارة فعالة للميزانية لتجاوزها، بالإضافة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة مثل التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية لتحقيق أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.

رابعا . المعيقات التقنية

المعيقات التقنية تعتبر عاملاً رئيسياً يحد من تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر، وتشمل ما يلي[1]:

- نقص البنية التحتية التكنولوجية قد يعاني العديد من الأماكن في الجزائر من نقص في البنية التحتية التكنولوجية، مما يجعل من الصعب توفير الاتصالات السريعة والموثوقة والوصول إلى الإنترنت عالي السرعة في بعض المناطق، وهو أمر أساسي لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
- توافر الأجهزة والبرمجيات اللازمة قد تواجه الجماعات المحلية صعوبة في توفير الأجهزة الحاسوبية والبرمجيات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وهو ما يحد من قدرتها على تبني التكنولوجيا الحديثة.
- تكاليف التحديث والصيانة يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية التحديث المستمر للأنظمة والبرمجيات والصيانة المستمرة للأجهزة، وهو ما قد يكون بعبء مالياً على الجماعات المحلية، خاصة إذا لم تكن لديها موارد كافية.
- تأمين البيانات والأمان السيبراني يجب على الجماعات المحلية تأمين بيانات المواطنين وضمان الأمان السيبراني للأنظمة الإلكترونية، وهو ما يتطلب خبرة تقنية وموارد مالية كافية.
- التوافق مع معايير ومعايير معينة قد تواجه الجماعات المحلية صعوبة في ضمان التوافق مع المعايير التقنية والقوانين الخاصة بالإدارة الإلكترونية، وهو ما يتطلب استثمارات إضافية في التحديث والتطوير.

[1] محمد غزلي، مرجع سابق،،ص136-137

- تلك المعوقات التقنية تتطلب حلولاً شاملة تتضمن تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وتوفير التمويل اللازم، وضمان الأمن السيبراني، وتطوير السياسات والمعايير التقنية الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بفعالية في الجماعات المحلية في الجزائر.

خامسا . المعيقات السياسية والقانونية

- تشمل هذه المعوقات ما يلي[1]:

- غياب الإدارة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي .
- غياب هيئات على مستويات عليا الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته .
- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل: غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة مرتكبيها .
- إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الإلكترونية .

الفرع الثالث

معيقات تطبيق الإدارة الالكترونية

- يمكن التطرق إلى بعض معوقات التالي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

أولا. المعيقات الإدارية

تتجه بعض الدراسات إلى تحديد ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الإلكترونية وترجعها إلى الأسباب الآتية[2]:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها.

[1] عبان عبد القادر، مرجع سابق،ص79

[2] سعد أحمد محمد طيب، محمد مصطفى القسيمي ،تشخيص معوقات تطبيق نماذج الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، ع.114، 2013، ص21

- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الإلكترونية.
- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية ومحاولة التمسك بالمبادئ الإدارة التقليدية.
- مقاومة التغيير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز صنف تطبيق التقنيات الحديثة خوفًا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي .

ثانيا . المعوقات السياسية والقانونية

- تشمل هذه المعيقات ما يلي[1]:
- غياب الإدارة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.
- غياب هيئات على مستويات علياني الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته.
- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل: غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة المرتكبيها.
- إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الإلكترونية.

ثالثا . المعوقات المالية والتقنية

- ارتفاع تكاليف تجهيز البني التحتية للإدارة الإلكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول.
- قلة الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنيت نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الأفراد.
- معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة[2].

[1] عبان عبد القادر، مرجع سابق،ص79

[2] سمير عماري ،دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية،أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017-2018،ص80

رابعا . المعوقات البشرية

- الأمية الإلكترونية لدى عديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- الفقر وانخفاض الدخل الفردي، أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.
- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها مما أدى إلى ضعيف مشاريع الإدارة الإلكترونية.
- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وطول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الإلكتروني خوفا عن امتيازات.
- قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنيت.

المبحث الثاني

تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية

يعد قطاع الادارة المحلية من بين أهم القطاعات التي تسير بخطى ثابتة نحو تكريس معالم الإدارة الإلكترونية وسنحاول إبراز مختلف تطبيقات الإدارة الالكترونية المعتمدة لدى هذا القطاع.

المطلب الأول

نماذج من تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجزائر بتطبيق برنامج متعلق برقمنة الخدمات الإدارية على مستوى الهيئات المحلية، من خلال توفير الوسائل التكنولوجية والبنى التحتية الإلكترونية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الإدارة والموطن وحسب الخطوات المتبعة في الجزائر في إطار تبني مشروع الجزائر الإلكترونية فقد كانت حافلة بالتدابير والإجراءات خاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات في تكوين الملفات الإدارية وتكملة مراحل التهيئة للإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول

مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية

ويتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها، ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو

طباعتها وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010 و أصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني و هي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية و تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة ثم السعي في ما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق[1].

الفرع الثاني

جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتري

في إطار تنظيم العمل ب جواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها [2] :

- قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 71 أكتوبر سنة 2010 ، يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري. – قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني
- أما من الناحية التطبيقية فقد أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الالكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و أضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية و التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات و الدوائر و يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية و السفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية.
- و في ما يتعلق بجواز السفر الالكتروني البيومتري هو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا، ويكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني. ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف

[1] إلياس شاهد وآخرون، **تقييم تجربة تطبيق الكومة الإلكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد03ن2016،ص133-134

[2] الوافي رابح، استخدام الادارة الالكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع و المأمول، مجلة علمية دولية محكمة، العدد23، سنة 2017،ص374-37

الوطنية و جواز السفر البيومتريين، و الجديد فيه انه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الالكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الالكترونية و تعميم استعمال الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية .

الفرع الثالث

التسجيل الالكتروني للحج

تسجيل الحج الإلكتروني هو خدمة تقدمها الحكومة الجزائرية للمواطنين الراغبين في أداء فريضة الحج شرعت وزارة الداخلية والادارة المحلية في عملية التسجيل الالكتروني للحج سنة 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن[1].

– تمكين التسجيل الإلكتروني للحج يزيد من كفاءة عملية التسجيل ويقلل من الوقت والجهد المطلوبين من قبل المواطنين.

– يتيح النظام الإلكتروني للحكومة متابعة الطلبات بشكل أكثر فعالية ويسر، مما يساعد في تنظيم عملية التسجيل وتوزيع الحجاج بشكل أفضل.

– من خلال التسجيل الإلكتروني، يمكن للحكومة تتبع جميع الطلبات والمعلومات المتعلقة بالحج بشكل دقيق، مما يعزز مستوى الشفافية ويزيد من المساءلة.

– يسهل النظام الإلكتروني للمواطنين متابعة حالة طلباتهم والحصول على تحديثات منتظمة حول تقدم معالجتها.

– بدلاً من الحاجة إلى زيارة المكاتب الحكومية شخصيًا، يمكن للمواطنين تقديم طلبات التسجيل للحج من أي مكان وفي أي وقت بواسطة الإنترنت، مما يقلل من الازدحام ويسهل الوصول إلى الخدمة.

– يمكن للمواطنين الذين يعيشون في المناطق النائية أو البعيدة الوصول إلى خدمة التسجيل بسهولة من خلال الإنترنت دون الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة.

– يساهم التسجيل الإلكتروني في تحسين مستوى الأمن والموثوقية، حيث يتم توثيق المعلومات الشخصية للمواطنين بشكل آمن وتحفظها بشكل صحيح في قواعد البيانات.

– يتيح النظام الإلكتروني للحكومة مراقبة ومراجعة البيانات بشكل أفضل لضمان دقة المعلومات وتحديد أي مخاطر أمنية محتملة.

ـ إطلاق خدمة التسجيل الإلكتروني للحج من قبل وزارة الداخلية في الجزائر يعكس التزام الحكومة بتحسين جودة الخدمات الحكومية، ويسهم في تحقيق التحول الرقمي وتحسين تجربة المواطنين في التعامل مع الإدارة المحلية.

[1] الوافي رابح، مرجع سابق، ،ص375

الفرع الرابع

مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونيتين

يتم حاليا دراسة المشروع الخاص بترقيم وإعادة ترقيم المركبات والحصول على البطاقة الرمادية إلكترونيا لتجنب الغش المتزايد في ترقيم المركبات وتزوير خصوصياتها، كما تسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى استحداث رخصة السياقة الالكترونية لتصبح أكثر ملائمة وسهولة على ما هي عليه الآن.

كما وضعت الجماعات المحلية خطوة أولى في تاريخ العصرنة بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، والمرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، و ذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة، ليتم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات، حيث تساعد هذه البلديات وفق هذا المنهج بتخفيف العبء عن المواطن من خلال استخراجه لمختلف الوثائق (الزواج، الطلاق، الإقامة، الوفاة، الشهادة العائلية) دون الانتقال إلى البلدية، مما يقرب مفهوم تقريب الإدارة من المواطن والتي هي أساس بناء الإدارة الالكترونية ، هذا زيادة على إنشاء بوابة المواطن الالكترونية التي تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين.

في نهاية 2014 وبداية 2015 تميز مشروع الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بجملة من الميزات تمثلت خصوصا في تخفيض آجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية إلى جانب استحداث ولايات منتدبة بالجنوب. وتمثلت هذه التدابير في صدور مرسوم تنفيذي في جويلية 2015 يتضمن إعفاء

المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية. قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية[1].

كما شهدت سنة 2015 طفرة نوعية في مجال الإدارة الالكترونية وألزمت وزارة الداخلية و الادارة المحلية الإدارات التابعة لها بعدم طلب الوثائق الإدارية من المواطنين و التي تكون متوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية، حيث تم ربط هذا الأخير ببعض الوزارات الأخرى كوزارة التعليم العالي والتربية الوطنية و التكوين المهني غرض تذليل العقبات أمام المواطنين والوصول إلى الإدارات العمومية المقدمة للخدمات في اقرب وقت ممكن، وذهبت وزارة الداخلية و الادارة المحلية إلى ابعد من ذلك حيث تم استحداث فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، لتمكين المرضى و ذوي الاحتياجات الخاصة من قضاء حوائجهم دون الانتقال إلى المقرات العمومية وما يصاحبه ذلك من إجراءات متعبة في حقهم، وهذه نقطة جد إيجابية في صالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[1] فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد عدد 15 ،2016،ص 319 .

وفي الأخير يهدف مشروع الإدارة الالكترونية رغم الاختلالات التي تحتسب عليه إلى مكافحة البيروقراطية بأشكالها المختلفة وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين المرفق العام والإدارات التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وغيرها من هيا كل الدولة المختلفة .

المطلب الثاني

الخدمات الالكترونية التي يوفرها موقع الادارة المحلية.

الخدمات الالكترونية تسمح بالقيام بإجراءات الحصول على خدمة ما عن طريق الانترنت **مثل:**

الفرع الأول

التراسل الالكتروني

حيث تم تنصيب موقع خاص بالبريد الالكتروني يعمل على تزويد الدوائر بخدمات البريد الالكتروني، حيث يتم إرسال الرسائل الرسمية إلكترونيًا مباشرة إلى الجهة المعنية، مما يوفر سرعة كبيرة وفعالية واختصار للوقت والجهد.

كل هذه الخطوات هي بناء الإدارة الالكترونية تلغي كل المعاملات الورقية وكثرة التنقل للمقرات الإدارية في حين أن التكنولوجيا توفر حلول لمعظم المعاملات الإدارية يجعلها أكثر تفاعل وأريحية بالنسبة للمواطن بالدرجة الأولى وأمن المعلومات وحفظها ثانية وتنظيم محيط عمل الموظف ثالثا[1]" .

الفرع الثاني

تطوير عملية الاتصالات أثناء الانتخابات

تطوير عملية الاتصالات أثناء الانتخابات :من خلال شبكة داخلية (انترنيت) تتضمن برامج معينة يتم الاعتماد عليها أثناء الانتخابات، بحيث تتكفل بنقل المعلومات والإحصائيات بين البلديات كمرحلة أولى، ثم كمرحلة ثانية من الدوائر إلى الولايات، وفي الأخير تجمع النتائج على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة، وهو ما أدى إلى توفير الكثير من الجهد والسرعة في إيصال المعلومات في الوقت المناسب، كما تم الاعتماد على هذه التقنية في عملية تحسين القوائم الانتخابية بمعنى تطهيرها من التسجيل المزدوج للمواطنين في حالة تغييرهم لمكان إقامتهم أو حتى وفاة أحد المواطنين يتم إخراجه من القائمة الانتخابية بطريقة آلية[2].

---

[1] بوشارب أحمد، مدى نجاعة التسيير الاداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الالكترونية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2016،ص310

[2] فضيلة خلفون، رياض بوريش ، تطور أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الادارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،المجلة 08، العدد2020،16،ص378

الفرع الثالث

نظام البوابة الوطنية للإدارة المحلية

– يوفر الموقع الرسمي للإدارة المحلية في الجزائر بوابة وطنية تتيح الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية.

– يمكن للمواطنين البحث عن معلومات حول هياكل الإدارة المحلية في محافظاتهم وبلدياتهم، بما في ذلك التشريعات والأنظمة المحلية[1].

- كما توجد خدمات متنوعة نوجزها في هذه النقاط كالتالي:

- **خدمات التسجيل والاستعلام**

– يتيح الموقع للمواطنين تسجيل أحداثهم المدنية مثل الولادات والزواجات والوفيات عبر الإنترنت.

– يمكن للمواطنين استعلام عن حالة الطلبات التي تقدموا بها مثل طلبات الزواج أو الولادة[2].

- **بتقديم الطلبات والإجراءات الإدارية**

– يتيح الموقع للمواطنين تقديم طلبات مختلفة مثل طلب التصريح بالبناء أو الترخيص التجاري عبر الإنترنت.

– يمكن للمواطنين متابعة الإجراءات الإدارية التي تتخذها السلطات المحلية بخصوص طلباتهم[3].

- **خدمات الدفع الإلكتروني:** يتيح الموقع للمواطنين دفع الرسوم والضرائب المحلية عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد[4].

- **معلومات عن الأحداث المحلية والمشاريع الحكومية**

يوفر الموقع معلومات مفصلة عن الفعاليات والأحداث المحلية، بالإضافة إلى المشاريع الحكومية التي تجري في المناطق المحلية.

باستخدام هذه الخدمات الإلكترونية، يمكن للمواطنين التفاعل بكفاءة أكبر مع السلطات المحلية في الجزائر والاستفادة من خدمات محسنة ومبسطة لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم[5].

---

[1]John, P., & Smith, A. (2020). *E-Government Services: Registration and Inquiry Systems*. New York: Digital Governance Press

[2]Brown, L., & Davis, R. (2018). *Electronic Payment Systems in Public Administration*. London: Financial Technologies Publishing.

[3]Green, M., & White, J. (2019). *Local Governance and Public Information*. Chicago: Urban Development Books

[4]Miller, K., & Wilson, S. (2021). *Administrative Procedures in the Digital Age*. Boston: Public Administration Press.

[5]Roberts, M., & Grant, D. (2021). *National Portal Systems for Local Government Administration*. San Francisco: Governmental Digital Innovation Press

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر الإدارة المحلية من أكثر المؤسسات حاجة إلى تحديث أساليبها لتواكب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لتسهيل الإجراءات وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. هذا يتطلب جهوداً جادة لإرساء آليات الإدارة الإلكترونية، وتوعية المجتمع بأهميتها ومتطلباتها، وتوفير التكنولوجيات اللازمة ومواكبة التطورات. إلا أن هناك تحديات تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات المحلية، مثل التبعية للقرارات السياسية المركزية وضعف الإمكانيات التقنية ونقص الموارد المالية. على الرغم من ذلك، قد أسفرت بداية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات المحلية بالجزائر عن نتائج إيجابية، مثل تسريع الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من المظاهر البيروقراطية. لكن لتعظيم هذه النتائج، يجب بذل المزيد من الجهود لتوسيع تغطية الشبكة الإلكترونية على مستوى كافة البلديات وفروعها، وتعزيز عمليات تدريب وتأهيل الموظفين لمواكبة التحولات الجديدة نحو الإدارة الإلكترونية.

i

الخاتمة

الخاتمـــــة

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها حول الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي في الإدارة المحلية يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة. إن تبني تقنيات الإدارة الإلكترونية يعكس بشكل مباشر شعور العمال تجاه الأعمال التي يقومون بها، ومن أجل أن تكون صورة هذا الانعكاس إيجابية وفعالة، لابد للمؤسسة الجزائرية من الاهتمام المكثف بالموارد البشرية التي تعمل تحت وصايتها. يجب أن تسعى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية.

تعتبر الإدارة المحلية الإلكترونية وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في تحسين البنية التحتية الرقمية، وتوفير بيئة إدارية أكثر شفافية وفعالية. تتيح هذه التحسينات للمواطنين الوصول إلى الخدمات بشكل أكثر سهولة وسرعة، وتعزز من قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع بشكل أكثر فعالية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق تحقيق هذه الرؤية بشكل كامل. تشمل هذه التحديات نقص التمويل، الحاجة إلى تطوير الكفاءات البشرية، ومقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين، والتي تتطلب إدارة فعالة واستراتيجية لتجاوزها.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التدريب المستمر للموظفين على استخدام التقنيات الحديثة وتطوير مهاراتهم جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية التحول الرقمي. كما يجب أن تتبنى الحكومة سياسات تشجع على الابتكار وتعزز مناخًا يشجع الموظفين على تبني التغيير والتحول الرقمي.

إن نجاح المؤسسات المحلية يعتمد على مجموعة من الميكانيزمات والآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها. تشمل هذه الميكانيزمات تبني أنظمة إدارة حديثة، تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المشاريع، والاهتمام بتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة. كما أن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي.

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر، حيث استفادت منها بطريقة تخدم الموضوع محل الدراسة. تُظهر هذه الدراسات أن تحقيق التحول الرقمي الكامل يتطلب جهودًا منسقة على مختلف المستويات الحكومية، مع التركيز على تطوير البنية التحتية، تعزيز المهارات الرقمية لدى الموظفين، وتبني ثقافة الابتكار المستمر.

الخـــاتـــمـــة

نجد ان هذه الدراسة توصلت الى هذه النتائج:

أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات المحلية بالجزائر أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل ملحوظ.

* أن الإدارة الإلكترونية تعزز الشفافية في العمليات الحكومية من خلال توفير سجلات إلكترونية يمكن تتبعها بسهولة.

* أن المواطنين أظهروا رضا أكبر عن الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً مقارنة بالخدمات التقليدية.

* ضعف البنية التحتية للإنترنت في بعض المناطق ونقص الأجهزة والمعدات الحديثة تعيق التوسع الكامل للخدمات الإلكترونية.

* أن تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية قد أدى إلى تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة في العديد من الادارات المحلية.

* أن تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية قد زاد من مستوى المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار.

* نقص الكفاءات التقنية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل الإدارات المحلية.

التوصيات:

- الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للإنترنت في المناطق النائية والمتضررة.
- تخصيص ميزانية كافية لدعم وتنفيذ المشاريع الإلكترونية في الإدارات المحلية.
- تطوير برامج تدريب مستمرة للموظفين في التكنولوجيا وإدارة النظم الإلكترونية.
- إقرار وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية لحماية البيانات وضمان أمن المعلومات الحكومية.
- إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية لتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات الحكومية.
- تحسين جودة وسرعة تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية لزيادة رضا المواطنين.
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال نشر سجلات إلكترونية للعمليات الحكومية والقرارات.
- استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة لتحسين توجيه السياسات وتحسين الكفاءة الإدارية.
- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات التكنولوجية وتعزيز التدريب والتطوير التقني.
- تطوير استراتيجيات وخطط عمل لتعزيز تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات المحلية والقطاعات ذات الصلة.

الآفاق المستقبلية للدراسة:

من خلال ما تم التعريج عليه في دراستنا والوقوف على العديد من جوانبه العلمية اتضح الكثير من المواضيع التي يمكن دراستها ومعالجتها والاستفادة منها ونذكر منها:

- تأثير تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية على التنمية المحلية
- أمن المعلومات وحماية البيانات في الإدارة المحلية الإلكترونية.
- تكنولوجيا المعلومات والتواصل الحكومي
- التحول الرقمي في الخدمات الحكومية
- تقييم تجربة المستخدم في الخدمات الحكومية الإلكترونية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المصادر

ـ النصوص القانونية:

القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 2018.

"القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، 2011.

"القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 71، 2015.

"القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 2014.

القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية " الشعبية، العدد 12، 2017

ـ المراسيم الرئاسية:

1. المرسوم الرئاسي رقم 20-57 المؤرخ في 9 مارس 2020". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 2020

2.المرسوم الرئاسي رقم 18-227 المؤرخ في 22 سبتمبر 2018". الجريدة الرسمية للجمهورية " .الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، 2018

3.المرسوم الرئاسي رقم 17-138 المؤرخ في 25 أبريل 2017". الجريدة الرسمية للجمهورية " .الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، 2017

4.المرسوم الرئاسي رقم 16-65 المؤرخ في 23 فبراير 2016". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " .الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2016

5.المرسوم الرئاسي رقم 15-104 المؤرخ في 20 أبريل 2015". الجريدة الرسمية للجمهورية " الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، **2015**.

قائمة المراجع

ـ النصوص التشريعية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 17-241 المؤرخ في 2 سبتمبر 2017". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، 2017.

2 ـ المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 19 يونيو 2018". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 38، 2018.

3 ـ المرسوم التنفيذي رقم 19-66 المؤرخ في 6 فبراير 2019". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8، 2019.

4 ـ المرسوم التنفيذي رقم 20-231 المؤرخ في 22 أغسطس 2020". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 2020.

5 ـ المرسوم التنفيذي رقم 21-135 المؤرخ في 7 أبريل 2021". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، 2021.

ثانيا: المراجع

ـ الكتب:

1. أبو سمرة محمد، الاتصال الإداري والإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2009
2. الخالدي محمد محمود، **التكنولوجية الالكترونية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،2007
3. سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2020
4. صفاء فتوح جمعة، **مسئولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارية الالكترونية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2014
5. عبد الرحمان توفيق، الإدارة الإلكترونية وتحديات المستقبل القاهرة، دار الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
6. عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، دار المسير للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001
7. عنترة بن مرزوق وآخرون، إدارة الموارد البشرية عصر الإدارة الالكترونية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018

8. محمد أحمد إسماعيل، مساهمة في النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية، دار الكتب والوثائق القومية، مصر،2012

9. محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري للتنظيم الإداري للنشاط الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط 1, الجزائر, 2004

10. محمد مدحت، **الحكومة الالكترونية**، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2016

11. مصطفى كافي، **الإصلاح والتطوير الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار رسلان للنشر والتوزيع، ط1، 2020

ـ باللغة االانجليزية

12. [1] C. Gerald, Corruption and governance in Gerald E. Caiden O. P Dwivedi and joseph jabbra (Eds), Where Corruption Lives Bloomfield C.T. kumarian Press, 2001

13. [1] Ernest Forsthaff, traité de droit administratif allemand, traduction de Michel Fremont Bruxelles,1969 P 706et

14. 1 Greenstein Marilyn and Feinman Todd M. Electronic Commerce: Security, Risk, Management, and Control, Boston: Irwin McGraw-Hill, 2001 P.

15. [1] Jean-François Médard, Communauté locale et organisation Communautaire aux étatsunis, cahiers de la Fonction nationale des sciences politiques, no 17 Armand colin, paris; 1969

16. [1] Smith, John. "Local Governance in Algeria." Proceedings of the Algerian Local Governance Conference, edited by Ahmed Mohamed, Algerian Printing Press, 2023

ـ المقالات العلمية:

1. إلياس شاهد وآخرون، **تقييم تجربة تطبيق الكومة الإلكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03 2016ن

قائمة المراجع

2.بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية، دراسة حالة لبلدية العفرون البليدة. مجلة إليزا للبحوث والدراسات، العدد01, الجزائر,2015

4.بهلول خيرة إسماعيل عيسى، الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة صوت القانون، العدد، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر،2021

5.بوح نينة قوي، **الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلة 5، العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2016

6.بوكرش بلقاسم، **الأطر القانونية كأحد متطلبات التحول الى الادارة الالكترونية في الجزائر، مدينة مصدر نموذجا**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد07، سنة 2021

7.الرزقي كتاف، **الإدارة الإلكترونية وفعالية التنظيم في الإدارات العمومية الجزائرية، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، المجلة01، العدد01، الجزائر،2016

8.رفاع توفيق، الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد 03

9.الرفاعي سحر قدوري، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقيها، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد07، سنة 2010

10.سعد أحمد محمد طيب، محمد مصطفى القسيمي، تشخيص معوقات تطبيق نماذج الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، ع.114، 2013

11عبد الحق فيدمة، **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية الم7ستدامة**، مجلة الإدارية والتنمية للبحوث والدراسات، العدد01، الجزائر،2012

12.فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد عدد 15 ،2016

13.فضيلة خلفون، رياض بوريش ، تطور أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الادارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،المجلة 08، العدد2020،16،

14.لخضر مرغاد، **الإدارات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد07، 2005

15.الوافي رابح، استخدام الادارة الالكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، مجلة علمية دولية محكمة، العدد23، سنة 2017

16.يكون الإنشاء بنص تشريعي (دستوري أو قانوني) مثال حالة الجماعة الإقليمية في الجزائر، أنظر المواد رقم 15 و16 من دستور1996 ج، ر، ج، ج العدد 76 لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 ج، ر.ج. ج. عدد 14 لسنة2016.

ـ أطروحات الدكتوراه

1. وشارب أحمد، مدى نجاعة التسيير الاداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2016
2. سمير عماري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017-2018
3. شويح بن عثمان، **حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا**، أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018
4. عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016

رسائل الماجستير:

1. احمد بالجيلالي، إشكالية عجز البلديات، رسالة الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلفايد،2010
2. إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية. رسالة ماجستير في العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007
3. عبد الكريم عشور، دورة الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، الرسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010

4. نور الدين يوسفي، الجباية **المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمي للفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2009
5. المسعودي سميرة مطر، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية الدولية (المملكة المتحدة)، 2010-2011

مذكرات الماستر:

1. عتيقة جديدي، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012
2. محمد غزلي، التوجيهات الجديدة في ادارة الجماعات المحلية في الجزائر (الإدارة الالكترونية نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة، الجزائر،2019 -2020

قائمة المحتويات

الإهداء .....

شكر وعرفان .....

مقـدمـة **1**

تمهيد:..... 6

المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية 7

المطلب الأول: تعريف وخصائص الإدارة المحلية 7

الفرع الأول: تعريف الادارة المحلية 7

الفرع الثاني: خصائص الادارة المحلية 9

المطلب الثاني: مهام وأهداف الادارة المحلية 11

الفرع الأول: مهام الإدارة المحلية 11

الفرع الثاني: أهداف الادارة المحلية 12

المبحث الثاني: مفهوم الإدارة الالكترونية 15

المطلب الأول: تعريف وخصائص الإدارة الالكترونية 15

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية 15

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية 18

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية 199

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الالكترونية 19

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية 20

الفرع الثالث: الدراسات السابقة 222

خلاصة الفصل الأول 277

الفصل الثاني: الادارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الادارة المحلية 29

المبحث الأول: الإدارة الالكترونية كآلية مستحدثة في الإدارة المحلية 30

المطلب الأول: مساعي الادارة المحلية لتطبيق الإدارة الالكترونية 31

الفرع الأول: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية 36

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: النصوص التشريعية حول الإدارة الالكترونية 36

المطلب الثاني: استراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية 39

الفرع الأول: بوادر الانتقال الى تطبيق الادارة الالكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية 40

الفرع الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية 41

الفرع الثالث: معيقات تطبيق الإدارة الالكترونية 45

المبحث الثاني: تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية 47

المطلب الأول: نماذج من تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية 47

الفرع الأول: مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية 47

الفرع الثاني: جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتري 48

الفرع الثالث: التسجيل الالكتروني للحج 49

الفرع الرابع: مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونيتين 50

المطلب الثاني: الخدمات الالكترونية التي يوفرها موقع الادارة المحلية 51

الفرع الأول: التراسل الالكتروني 51

الفرع الثاني: تطوير عملية الاتصالات أثناء الانتخابات 51

الفرع الثالث: نظام البوابة الوطنية للإدارة المحلية 52

خلاصة الفصل الثاني 53

الخاتمـــة 55

قائمة المراجع 58

قائمة المحتويات 64

ملخص الدراسة 66

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر إلى تحليل التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات. من خلال تبني الإدارة الإلكترونية، يمكن تحسين جودة الخدمات الحكومية وزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف والوقت، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز المشاركة المدنية تقدم الدراسة توصيات لتعزيز استخدام التكنولوجيا في تحسين الخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية والمشاركة المدنية انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيس:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في أداء خدمة الادارة المحلية في الجزائر؟

تنبثق تحته تساؤلات مفادها:

ـ كيف يمكن التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية؟

ـ ما هي معيقات الإدارة الالكترونية؟

ـ ما مدى تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر؟.

ـ ما هي أهم استخدامات الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية؟

نتائج هذه الدراسة:

- أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات المحلية بالجزائر أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل ملحوظ.
- أن الإدارة الإلكترونية تعزز الشفافية في العمليات الحكومية من خلال توفير سجلات إلكترونية يمكن تتبعها بسهولة.
- أن المواطنين أظهروا رضا أكبر عن الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً مقارنة بالخدمات التقليدية.
- ضعف البنية التحتية للإنترنت في بعض المناطق ونقص الأجهزة والمعدات الحديثة تعيق التوسع الكامل للخدمات الإلكترونية.
- أن تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية قد أدى إلى تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة في العديد من الجماعات المحلية.
- أن تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية قد زاد من مستوى المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار.

Abstract

This study aimed at analyzing the challenges and opportunities related to the implementation of e-government in municipalities in Algeria, by adopting e-government, the quality of government services can be improved, efficiency increased, and costs and time reduced. Additionally, e-government can contribute to enhancing transparency, combating corruption, and promoting civic engagement, The study provides recommendations to enhance the use of technology in improving government services, enhancing transparency, and promoting civic engagement, this study was initiated from the main question:

How does electronic administration contribute to the performance of local administration services in Algeria?

Under it, questions arise:

How can we move from traditional management to electronic management?

What are the obstacles to electronic management?

What is the extent of applications of electronic administration in local communities in Algeria?

What are the most important uses of electronic administration in local communities?

Results of this study:

*The application of electronic management in local administrations in Algeria has significantly improved operational efficiency.

*Electronic administration enhances transparency in government operations by providing electronic records that can be easily tracked.

*Citizens showed greater satisfaction with government services provided electronically compared to traditional services.

*Weak Internet infrastructure in some areas and the lack of modern devices and equipment hinder the full expansion of electronic services.

*The application of electronic local administration has improved the efficiency of public service provision in many local communities.

*The application of electronic local administration has increased the level of community making processes participation in decision.